

الفصل الثالث

.. هل كاد أن يكون رسولا !!؟

مقدمة :

عندما قال الشاعر الكبير أحمد شوقي بيته الشعري الشهير :

قم للمعلم وفه التبجيلا كاد المعلم أن يكون رسولا

كانت صورة المعلم تجمع في ملامحها العامة جوانب من الأب الحانى ، والعالم المدقق ، والقوة الخلقية الرفيعة ، وصاحب اللسان العف ، والحريص على مصلحة الأمة وأبناءها .. إلى غير هذا وذلك من مواصفات ، لا نستطيع أن نزع أنها كانت دائما متوافرة في كثير من معلمى الأمم ، ولكن نستطيع أن نقول أن عددا غير قليل منها كان متوافرا ، وكذلك لا نستطيع أن نزع عدم وجود نماذج سيئة ، فهذا بعيد عن الواقع ، فحتى زمن الأنبياء والرسل كانت دائما هناك نماذج سيئة ، لكننا نتحدث دائما عن " الغالب " و " الشائع " ، سواء كان بالتحسين أو بالتقبيح . ومن هنا يمكن القول أن شاعرنا لو بعث حيا وأراد أن يراجع شعره ، لغير هذا البيت ، لأن استقراء الوقائع ينبىء باستحالة ما تصوره ممكنا فى يوم من الأيام ، وإن كان الرجل حنرا حيث قال " كاد " !! وإليك الوقائع والحيثيات :

أسس مشروخة لهيكل متداع :

أما الأسس المقصودة هنا ، فهي جملة الأوضاع العامة ، والمناخ الذى يحيط بالمعلم ، فالأوضاع العامة ، والمناخ المحيط ، إذا كانا يشكلان بعضا رئيسا من أسس بناء شخصية المعلم ، فإن حالها القائم ينبىء بأنها أسس " مشروخة " ، وبالتالي فإن

وظيفتها فى إقامة البناء معاقة ، بل وشبه مستحيلة إلى حد كبير ، وتتنبأ بأن الهيكل المقام عليها لابد وأن يكون متداعيا .

تنشر صحيفة مايو فى ١٣ مايو ١٩٨٦ ، تحقيقا حول قضية مهمة تستنزف الكثير من كرامة المعلم المصرى ألا وهى الخاصة بالإعارة فكثيرون منا سمعوا وشاهدوا ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر من صور الامتهان والمذلة . . أبسطها هذه الطوابير الطويلة للحصول على التصديقات المطلوبة على الأوراق الرسمية والشهادات ، مع ما يصحبها من معاملات مهينة ، وقبل ذلك محاولات الحصول على إعارة ، وعمليات السفر والاستقبال واستلام العمل وشروطه . وعندما يتعرض المعلم لمشكلة ما فى عمله لا يجد سندا من جهة رسمية مصرية ، مما جعل المعلم المصرى ' ملطشة ' لكثيرين !

والمشكلة أن التصريحات الرسمية لا تعترف بشيء من هذا ، وبالتالى فهى لا تواجهه ، فكانه أمر موهوم لا أساس له من صحة ولا سند له فى دنيا الواقع ، وكم رأينا معلمين من جنسيات أخرى يخاف المسئولون الإداريون فى بلد الإعارة المساس بهم لأن سندهم الرسمى يقف متيقظا ، متوثبا للاحتجاج والوقوف إلى جانبهم والدفاع عنهم . والتصريح المنشور هو لمنصور حسين وزير التربية والتعليم ، حيث ذكر كلاما جميلا للغاية ، لكنه مع الأسف الشديد لا يتفق مع ما يحدث بالفعل ، فمما قال ، مما يدخل فى باب ' الإنشأ حقا ' : " الإعارات الخارجية تمثل شرفا لمصر أولا وشرفا للوزارة ، ولذلك يجب أن نضع حدا للمشكلات المتعلقة بهذا الموضوع داخليا على مستوى الاعتبار الصحيح للعناصر التى يحق لها الإعارة ، وخارجيا بحيث يكون لكل معلم مصرى كرامته لدى الدولة المضيفة له " !!

كذلك ذكر الوزير فى نفس التصريح أنهم ألزموا جميع المحافظات بالمواعيد المحددة للتقدم للإعارات ومراعاة الشروط المقررة والتى حددها فى عدة نقاط :

= تقوم الوزارة بإجراء حوار مع الدول المستفيدة للحد من الشروط التى تقدمها بالنسبة للإعارات .

= عدم إعطاء أى مدرس خطابا خاصا بإعارته ، على أن يتم هذا من خلال القنوات الرسمية .

= إنشاء أقسام للإعارات فى مديريات التربية والتعليم فى المحافظات تختص بالأوراق الخاصة بالإعارات .

وأضاف وزير التربية أن هناك مجالين يباح فيهما الاستثناءات ، الأول : الجدد الذين يتقدمون لأول مرة للإعارة . ثانيا : الشهادات المرضية ، والذي يحدد ذلك هو الرئيس المباشر بعد إجراء كشف بالقوميسيون الطبى، وعدم قبول الشهادات المرضية التى يأتى بها الأشخاص .

وكان الدكتور أحمد فتحى سرور، الذى تولى وزارة التربية بعد منصور حسين ، قد وصف المعلمين الذين يعطون دروسا خصوصية بأنهم غير أمناء ، وقد أشار هذا التصريح ثائرة كثيرين منهم كما يتبين لنا من هذا التحقيق الصحفى الذى قام به " سامى فهمى " بجريدة الأهالى فى ٢٨/١٠/١٩٨٧ ، وفى هذا التحقيق ذكر محمد عبد الرحمن طبل - وكيل مدرسة ناصر الثانوية بشبرا - أن وزير التعليم بعيد كل البعد عن مشاكل المدرسين والصعوبات التى تعترض العملية التعليمية ، كما يذكر أنه " أى طبل " قد أضرب عن الطعام عام ١٩٧٦ للمطالبة ببديل طبيعة عمل للمدرسين أسوة بالمهنة الأخرى ، ولم يحدث شيء !

وركز كثيرون فى حديثهم مع المحرر على أمور :

- انتشار الدروس الخصوصية إنما سببه بالدرجة الأولى فشل النظام التعليمى ، فلا يجب تعليق التهمة على شناعة المدرسين .

- إذا كان الوزير قد وعد بالقضاء على الدروس الخصوصية بنشر دروس مسجلة باتفيدو فى المدارس ، فلن يكون مجديا ، لأن التفاعل المباشر بين المعلم والتلميذ هو جوهر العملية التعليمية وليست المعلومات المقدمة .

- هناك فئات ومدرسون كثيرون لا يعطون دروسا خصوصية ، ويعيشون على مرتبتهم الحكومى مما يجعل حالتهم المالية مخزية حقا . وحملت شهادات كثيرة أرقاما

مؤسفة للمرتبات ، لا يتصور عقلا وواقعا كيف يفتح به إنسان بيتا ويعول أسرة ، مثلا يقول مدرس جغرافية بالسعيدية أنه بعد ١٢ سنة خدمة وصل مرتبه إلى ٨٣ جنيها !!

وإذا كنا سنشير في مكان آخر قضية الاستعانة بمعلمين أجانب ، فإننا نجد أنفسنا أمام ضرورة عرضها هنا كذلك بحكم أن موضوعنا هو المعلم أساسا ، وهنا نجد حديثا للدكتور أحمد فتحى سرور مع لبيب السباعى المحرر بالأهرام فى العدد الصادر فى ١٩٨٨/١/٥ يعلن فيه عن إعداد ٤ مشروعات وصفها بأنها ' عملاقة ' لتطوير تعليم اللغات الأجنبية على يد خبراء من الولايات المتحدة الأمريكية ، حيث وصل حجم الاستثمار فى هذه المشروعات إلى أكثر من ٢٠ مليون دولار ، وأكد أن هذه المشروعات جميعا تهدف إلى النهوض بالمعلم المصرى فى تعليم اللغات الأجنبية بصورة سليمة . ولابد أن نلفت النظر هنا ، إلى أنه فى هذه الفترة كان د. عزت عبد الموجود الخبير السابق بالبنك الدولى هو المستشار الأثير عند د. سرور !!

وكان د. سرور استشعر بما يعنيه هذا الاتجاه ، فسارع إلى القول بأن الاستعانة بمعلمي اللغات الأجانب لا يمس قدر وكفاءة المعلمين المصريين وأن مصدر الخطر الحقيقى ليس هو المعلم الأجنبى ولكنه المعلم غير المؤهل علميا وتربويا . ونحن يمكن لنا أن نتساءل : إذا كان ما قيل عن نقص المعلمين الأجانب الذين استشعرت الوزارة حاجة إليهم قد دفعها إلى الإسراع بوضع هذه المشروعات ' العملاقة ' التى تكلفت عشرين مليوناً من الجنيهات ، ورأى الوزير أن الأخطر منها وجود معلمين غير مؤهلين ، فلم لم يعن كليات التربية بمثل هذا السخاء الذى حظى به الأجانب للتوسع فى قبول خريجي الجامعات ليتأهلوا تربويا ، خاصة وسوق البطالة ولله الحميد يعجز بعشرات الألاف من مثل هؤلاء الخريجين !!

ثم يواصل د. سرور دفاعه عن الاستعانة بمعلمين أجانب بأن هذا الموضوع ليس بجديد ، فالمعلمون الأجانب فى مدارسنا بل وفى جامعاتنا منذ سنوات طويلة ، والشكوى هى من قلنتهم لا من كثرتهم ، كما أن الدول المتقدمة مثل أمريكا وفرنسا وإنجلترا تسعى عندما تعلم اللغة العربية إلى استقدام معلمين من البلاد العربية ومنها مصر ،

حتى يتوافر فيهم شرط إتقان اللغة والتخصص التربوى ٠٠ وأن الافتتاح على الثقافات العالمية هو سمة من سمات العصر ، فضلا عن أنه هدف لمجتمعنا .

ويكتب ' زكريا خضر ' تحقيقا مهما فى جريدة الأحرار بعددها الصادر فى ٢١ مارس ١٩٨٨ يشير فيه إلى تنامى ظاهرة سلوكية سيئة بين المدرسات بصفة خاصة ، ولعل تاريخ التحقيق ينبىء بما يريد المحرر إثارته ، ألا وهو عيد الأم ، هذا ' الاختراع ' الذى روجه الصحفي الراحل مصطفى أمين تقليدا لعادة أمريكية فى ابتكار المناسبة تلوا الأخرى من أجل الترويج لبعض السلع وتنشيط السوق!! ، لقد تحول عيد الأم فى رأى المحرر إلى ' عيد للمدرسات ' ، وهو لم يبالغ فى هذا ، خاصة ونحن نكتب الآن فى آخر عام ١٩٩٨ ونرى أن هذا قد أصبح حقيقة بكل أسف ، كيف ؟

ينكر المحرر أنه على الرغم من أن أغلبية أطفالنا لا تسعفهم المصروفات الضئيلة فى شراء هدية عيد الأم ، ويكتفون ببضع كلمات رقيقة على ' كارت معايدة ' ، إلا أنهم لا يستطيعون دخول مدارسهم فى هذا اليوم وحقابهم فارغة من الهدايا ! والغريب أن بعض المدرسات يعلنن هدية عيد الأم إجبارية على الجميع دون تفرقة بين الفقراء والأغنياء ، ويربطن بينها وبين درجات أعمال السنة !! (تم إلغاؤها من أجل هذا وما ما ثله ، مع أهمية هذه الأعمال ووظيفتها التربوية المهمة) وفى بعض المدارس تقام حفلات يتحمل نفقاتها التلاميذ ويتقاسم النظار والمدرسات هداياهم التى حرموا أمهاتهم منها لانتقاء غضب وشر المدرسات . ولأن معظم أولياء الأمور غير قادرين على تلبية رغبات أبنائهم فقد أصبحت هذه الظاهرة المؤسفة محل شكاوى عديدة ، بل وصل الأمر إلى أن اقترح أحد أولياء الأمور فى شكواه أن تخصص منحة سنوية تسمى ' منحة عيد المدرسات ' .

ثم ينتقل المحرر إلى ذكر بعض الوقائع نختر منها الواقعة التالية ، ففى إحدى مدارس باب الشعرية الابتدائية دخلت مدرسة الفصل وبدأت الحصة بالحديث عن عيد الأم الذى سيأتى بعد أيام وأبدت تذمرها لضالة قيمة الهدايا التى يقدمها لها التلاميذ فى عيد الأم وقالت : ' دائما تجيبوا لى مناديل فى عيد الأم كل سنة ، لكن السنة دى أنا عاوزة منكم نظام فى شراء الهدايا ، فمثلا شوية تلاميذ يشترتوا مناديل ، وشوية

يشتروا ألف صوف ، وشوية يشتروا بوكيتات وهكذا . انتم فاهمين ؟ ورد التلاميذ :
أيوه يا أبله " ، فقالت " أنا عاوزة راند الفصل يعمل مجموعات وكل مجموعة من
عشرة تلاميذ وكل مجموعة تجيب هدية مختلفة عن الثانية " !

وذهب المحرر مع أم لثلاثة تلاميذ بالمرحلة الابتدائية إلى بوتيك بحى الظاهر ،
وهناك رأوا عددا من التلاميذ والتلميذات يشترون هدايا من هذا البوتيك الذى يملكه
شقيق إحدى المدرسات ، حيث أجبرت التلاميذ على الشراء من بوتيك شقيقها ورأوا
صاحب البوتيك يسجل أسماء التلاميذ الذين يشترون الهدايا منه فى كراسة !

ومن المعروف عند مناقشة قضية الدروس الخصوصية ، أن المدرسين يقولون
أنهم مضطرون إليها لأن المرتب لا يكفيهم ، حتى ولو أضيف إليه ما يضاف حاليا من
مصادر أخرى مثل الامتحانات ومجموعات التقوية والتصحيح . وكوسيلة لمحاربة
الدروس الخصوصية وافقت بعض الإدارات التعليمية على السماح للمدرسين باستخراج
رخص قيادة مهنية والعمل على تاكسيات بعد انتهاء اليوم المدرسى ، ثم تذكرت
الوزارة أن هذا مما يسئ إلى شرف وكرامة مهنة التدريس ، فأصدرت قرارا بعدم
تجديد هذه الرخص ، مما أوقع المدرسين فى حيرة كبيرة خاصة الذين قاموا بشراء
سيارات بالتقسيط من بنك ناصر الاجتماعى أو بقروض من البنوك الأخرى ، وفقا لما
جاء بتحقيق صحفى أجراه زكريا خضر بجريدة الأحرار بتاريخ ١٥/٨/١٩٨٨ .

وقد التقى المحرر بأحد المدرسين الذين خاضوا التجربة وهو فاروق السيد مدرس
ثانوى بشبرا ، فقال أنه سبق له هو ومجموعة من زملائه التقدم لإدارة التعليم بطلبات
لاستخراج رخص قيادة والسماح بشراء تاكسيات عن طريق أحد البنوك للعمل على هذه
التاكسيات بعد انتهاء اليوم الدراسى ، وقد سمحت لهم الإدارة ووافقت الوزارة ،
واشتروا بالفعل التاكسيات وجاءت موافقة المسؤولين بهدف رفع مستوى معيشة
المدرسين من ناحية والقضاء على الدروس الخصوصية من ناحية أخرى ، وبالفعل لم
يفكر مدرس منهم فى إعطاء دروس ، فالعمل على تاكسى فى رأيه مربح أكثر ،
بالإضافة إلى أن الأقساط المستحقة عليهم للبنك دفعتهم إلى تكريس كل الوقت المتبقى
بعد انتهاء اليوم المدرسى للعمل ، حتى يسددوا الأقساط ويصبح التاكسى ملكا لهم ،

وفجأة صدر قرار عدم التجديد رخص القيادة للمدرسين مما أوقعهم فى ورطة ، إذ أن هذا من شأنه أن يجعل معظم الأقساط المتأخرة للبنك لا تسدد ، ويتساءل المدرس : كيف نسدد هذه الأقساط بعد صدور القرار ؟ والأهم من هذا أن البنك لابد أن يوقع الحجز عليهم فى هذه الحالة ، وكان منطقيا أن وزارة التربية عندما تتراجع عن قرارها السابق أن تعطى لهم فرصة حتى يسددوا ديونهم للبنك ، وبعدها يمكن أن تنفذ القرار .

وذكر سميع المنشاوى مدير إدارة وسط الجيزة التعليمية أن مهنة قيادة تاكسيات الأجرة مهنة شريفة لا تعيب أحدا فى السنوات القليلة الماضية دخل هذه المهنة عدد كبير من الذين تخرجوا فى الجامعات وبينهم خريجو كليات الطب والهندسة والحقوق وغيرها يعملون على تاكسيات الأجرة ، ولا يعيب المدرس أن يكون سائق تاكسى ، ومع توالى ارتفاع الأسعار وهذا الغلاء الفاحش الذى يهدد حياة الموظفين ، تتوالى طلبات المدرسين كل يوم للسماح باستخراج رخص قيادة على سيارات الأجرة ، ويحاول هذا المدير تسهيل مهمة المدرسين فى استخراج الرخص ولكن الوزارة تشدد على عدم السماح لهم بممارسة هذا العمل وكأنه غير شريف !

واعترض موجه أول بإدارة شمال الجيزة " عبد السلام فتحى " على عمل المدرسين فى قيادة تاكسيات الأجرة ، فقد اتضح - كما يقول - أن هذا العمل المرهق يستنفد طاقة المدرس ويؤثر على عطائه داخل الفصل ، ويشير بإصبعه الاتهام إلى أن من أهم أسباب انخفاض نسب النجاح عموما فى عام التحقيق وفى الشهادات بصفة خاصة " الابتدائية والإعدادية " هو عمل أعداد كبيرة من المدرسين على تاكسيات أجرة طوال الليل وينامون فى الفصول صباح اليوم التالى !

ويمكن أن نضيف نحن إلى هذا ، أن المسألة ليست تقليلا من قيمة قيادة سيارات الأجرة ، ولكنها تتعلق بالطبيعة الخاصة لمهنة التدريس ، فمن المحتمل طبعاً أن يكون الراكب ، وحده أو مع أصقاله أو مع أحد أفراد أسرته ، تلميذا عند المعلم السائق ، فكيف يكون موقفه ؟! إن إلغاء الحواجز كلية بين المعلم والتلاميذ من شأنها أن تنال من مكانته لديهم .

وفى تحقيق محزن أجراه محمد حبيب بأهرام ١٩٨٩/١٢/١١ بعنوان (ناقوس إنذار يدق الآن فى مدارسنا) عن سوء العلاقة بين المدرسين والطلاب الذى أصبح ظاهرة واضحة ترتب عليها كثير من الانحرافات سواء من جانب عدد من المدرسين أو من الطلاب .

روى المحرر حكاية تلميذ لم يتجاوز من العمر ثمانى سنوات على وجه التقريب يرتدى زى المدرسة ، ويحمل حقيبة تزن وزنه أو أكثر بدون مبالغة ، وسأله : ماذا يفعل بهذه الكتب التى داخل الحقيبة ؟ فقال أن الأستاذ نبه عليهم بوجوب إحضار الكتب معهم كل يوم ! ثم قال أن أى أب له أو أستاذ ممكن يغيب ويدخل مدرس آخر ويعطيهم أى مادة أخرى ، ثم قال التلميذ أنهم يعطونهم دروسا كثيرة ولكنه لا يستطيع إنجاز الواجبات كلها ، فماذا يكون الحل ؟ يتمها له والده الذى يضطر للاستيقاظ فى الخامسة صباحا ، قبل النزول إلى عمله ، كى ينجز هذه الواجبات الخاصة بابنه !!

ورأى أحمد بهجت فى أهرام ١٩٩٨/٩/٢٣ أن سوء وضع المدرسين قد أساء إلى المؤسسة التعليمية فى مصر رغم أنها مؤسسة عريقة لعبت دورها داخل مصر فى تعليم أبناء المصريين ، كما لعبت دورها خارج مصر فى تعليم أبناء العالم العربى ، ووسط غبار الجدل والمعارك الدائرة ، تجاوز الناس مناقشة وضع المعلم فى مصر . هل يمكنه وضعه من أداء مهمته ودوره ؟ هل دخله يكفيه ليعيش حياة كريمة ؟ هل يشارك فى وضع المناهج ، ويشارك فى مسئولية التخطيط والتطوير ؟ إن المدرس هو الذى يقع عليه عبء التدريس فى البداية وفى النهاية ، وأخذ رأيه فى المناهج مسألة ضرورية ، لأن التنفيذ يقع على عاتقه ، فإذا كان غير مقتنع بشئ فكيف ينقله للتلاميذ ويقتنعهم به ؟

ويواصل أحمد بهجت مناقشته لوضع المدرس فى اليوم التالى ٢٤ سبتمبر فيذكر أنهم عندما كانوا أطفالا فى المدارس الابتدائية ، أو شبابا فى المدارس الثانوية ، كان المدرس يشكل لهم هبة الأب وهبة الدولة معا . ولم يكن نظام الدروس الخصوصية قد استفحل نتيجة عجز المدرسة عن التعليم . كانت هناك دروس خصوصية ولكنها كانت محصورة فى أضيق نطاق ، وكانت النظرة لتلاميذ الدروس الخصوصية تعتبرهم

متخلفين فى التحصيل والدراسة ، إما بسبب بطئهم فى الفهم ، أو بسبب شقاوتهم ، وأما فى الجامعة ، فلم تكن الدروس الخصوصية معروفة على الإطلاق . كانت هيئة المدرسين تتبع من ترفعهم ونزاهتهم وإدراكهم أنهم قدوة لتلاميذهم ، ولم يكن هناك تلميذ يتجاسر على تحدى المدرس أو يجروء على رفع صوته أمامه !

ثم يتساءل كاتبنا بحق : أين هذا التاريخ اليوم من تلاميذ يعزمون على مدرستهم بسجائر البانجو ويحملون فى جيوبهم مطاوى وأسلحة بيضاء ؟ أين هذا من قول بعض التلاميذ فى المدارس الخاصة لمدرسيهم : نحن نتعلم هنا بنقود آبائنا وندفع ثمن تعليمنا بالعملة الصعبة وأنتم أجراء عندنا ! أين ذهب تأديب المدرسة ؟ أين ذهبت هيئة المدرس ؟ أين ذهب بيت الشعر القديم الذى يقول : قم للمعلم وفه التبجيلا ، ٠٠ ؟

وعبر عدة أسابيع يعرض عزت السعدنى على صفحات الأهرام الكثير مما شاب المدرسة المصرية بوجه عام وحال المدرس بوجه خاص ، وقد تميزت هذه السلسلة بالتحليل المتعمق والتوازن فى عرض مختلف وجهات نظر أطراف العملية التعليمية وعلى سبيل المثال فهو ينقل لنا فى عدد ١١/١٠/١٩٩٨ ، رسالة من أم تقول أنها نفسها مدرسة ، سمعت من ابنها الطالب بالتعليم الثانوى نكتة مسفة مما لا يقال عادة إلا فى الأماكن الموبوءة . كباريه ، غرزة ، فهالها ما سمعته ، وما كان منها إلا أن صفت ابنها وسألته عن مصدر هذه النكتة ، فإذا به يقول أنه سمعها من أحد مدرسى مدرسته ، فى الفصل وأمام كل التلاميذ ! وشكت لمدير المدرسة بالتليفون ، ولكن الوضع لم يتغير ، بل إن المدرس لم يعرف بالذى جرى !

وتذكر الأم أن هذه الواقعة جرت عام ١٩٩٤ على وجه التقريب وظنت أن ما حدث هو حادث فردى ، ولكنها تيقنت بعد ذلك أنها ظاهرة تغشت بين المدرسين ، تبدت فى الجوانب التالية :

١- ألفاظ نابية يخجل الإنسان من ترديد ما على لسان معظمهم ينادون بها الطلبة ، أبسطها هو اللفظ الذى يطلق على قوم لوط !

٢- سب الطلبة داخل المدرسة والفصل بآبائهم وأمهاتهم ولعنهم وسبهم بما لا يليق من أى مدرس .

٣ - رد فعل الطلبة أحيانا يكون عنيفا وشرسا للغاية كضرب المدرس أو تعقبه وضربه خارج المدرسة على يد بعض الطلبة الذين تعرضوا للسب منه .

٤ - انحلال أخلاقى وعدم انضباط وظهور ظاهرة البلطجة داخل المدارس فى صورة عصابات وفرق متناحرة : البعض يؤيد المدرس والبعض معارض له .

٥ - ظهور بعض الطلبة من مروجى المخدرات داخل المدرسة وشرب السجائر داخل الفصل وخارجه حتى فى أثناء لجان الامتحان .

٦ - عدم وجود أى شرح لأى مادة داخل الفصول والاكتفاء فقط بكتابة الملخص السبورى ونقله وتسجيل الدرس بتاريخه .

٧ - الآباء والأمهات فى البيوت يدفعون ثمن كل هذا الانحلال وكل هذا التسبب على حساب أعصابهم طوال السنة الدراسية .

وروت الأم عن أحد مدرسى التربية الرياضية الذى سمته واسم المدرسة . هذا المدرس اعتاد على سب الطلبة ، على سبيل المثال فقد سب أحد الطلبة بأمه فى شرفها وعرضها فثار الطالب وحكى لوالده فجاء والده للمدرسة وثار على الإدارة وعلى المدرس وهدده برفع الأمر للمنطقة ، فما كان من المدرس المبجل إلا أن جمع مجموعة من طلبة الصف الثالث الثانوى وطلب منهم إعطاء ولى أمر الطالب الذى شكاه علقه ساخنة لتأديبه ، وسمح لهم بالخروج من المدرسة لتعقب ولى الأمر ، فما كان منهم إلا أن جروا وراءه وانهالوا عليه ضربا وفتحوا دماغه بالطوب حتى نزفت الدماء منه !!

ويعرض قارئ مدرس لعزت السعدنى بالأهرام ، فى نفس العدد الصادر فى ١١/١٠/١٩٩٨ ، لما يضطر إليه جمهرة المدرسين من العمل الخارجى سعيا وراء مزيد من كسب لقمة العيش ، مما ينتج عنه أن يصبح المدرس ضيق الصدر ، متسما بالانفعال الزائد ، حيث أنه يأتى إلى المدرسة لينام ويستريح من عمل يستغرق من ٨-١٢ ساعة ولم يحضر المدرسة ليناقش ويشرح مادة علمية . كذلك فإن نوعيات العمل الثانى تكسبه ألفاظا تتسم بالإباحية والألفاظ النابية ، ناهيك عن فقد الاحترام .

وبالنسبة للتحراف ، فيلفت المدرس المحرر إلى ما تمتلىء به صفحات الصحف في السنوات الأخيرة بجرائم المدرسين ، ويضرب مثالا عليها بمدرس بمدرسة ثانوية تجارية للبنات يتاجر بالأفلام المخلة بالآداب ، ومدرس آخر يعمل بمدرسة صناعية ثانوية يتاجر بالبالتجو ، أو بالسمسرة من مشتريات المدرسة .

ويقارن المدرس بين مرتبات العاملين في القوات المسلحة والشرطة والتي هي أضعاف أضعاف مرتبات المدرسين ، بحجة أن هؤلاء يحمون الوطن ، ليؤكد الرجل أن الذي يقف داخل فصل لينشئ أبناء الوطن ، بيده ما هو أخطر . . يمكن أن يقدم للوطن جيلا يهدمه ويخربه ، كما يمكن أن يقدم له جيلا يبنيه ويقويه ويعزه أمام سائر الأمم !

ويتساءل قارئ ، كما ينقل عزت السعدني في أهرام ١٨/١٠/١٩٩٨ : ماذا سنقول لطالب في أكبر مدارس الجيزة يدخل السجائر ومدرس اللغة الفرنسية يعمل كومبارس في مسلسلات تلفزيونية يقول في الحلقة الأولى من مسلسل " البخيل وأنا " لمديرة المدرسة : " وإيه يعنى ابنى بيشر ب سجاير ، دلع عيال سامحيه يا ست الناظرة " ؟ وماذا سنقول لطالب في نفس المدرسة لا يريد حضور حصص الأحياء لأنه رأى مدرسه يطبل وراء راقصة في فرح ؟ وماذا لو ركبت سيارة ميكروباص وتجد أستاذك يقودها ويمد يده لك ليأخذ أجرة ؟

وعندما يتكرر السؤال : متى تعود الهيبة للمدرس ؟ هنا يقول المحاور لعزت السعدني : لقد أصبح هذا عسيرا ، فالمدرس ممنوع من ضرب التلميذ ، ورفعت أعمال السنة ، وكثيرا ما يتهم المدرس بأنه يجبر التلميذ على تعاطي الدروس الخصوصية ، الأمر الذي لابد أن يترتب عليه أن يضرب المدرس للتلميذ تعظيم سلام !! ويتلاشى الاحتكاك به من قريب أو من بعيد .

ونقرأ فصولا لمسرحية هزلية ، يدخل مدرس الرياضيات فصله وأثناء إلقاء التحية فوجيء بصرخة أحدهم وكانت ناتجة عن ضربة من أحد زملائه بركبته في مكان حساس ، فما كان من المدرس إلا أن استدعاه وطلب منه الخروج من الفصل فبادره الطالب بكل أساليب الوقاحة وقال له : " مش خارج ! هو شغال في العزبة بتاعتك ؟ "

ويذهب الطالب إلى المدير وشكا له فطلب المدير منه أن يكتب شكواه ، ولم يكن معه ورقة أو قلم فسارع المدير بإعطائهما له ، ونصر المدير الطالب وعاد للفصل رغم أنف المدرس ! فكيف يمكن أن تكون هناك هيبة للمدرس إذن ؟

وينقل لنا عزت السعدنى فى تحقيق أهرام ١٩٩٧/١١/١ سطورا من رسالة علام عبد الحفيظ مدرس الحاسب الآلى بالمدرسة الفنية للإدارة والخدمات بكفر الزيات ، يقول فيها أنه فى العام السابق ، وبعد تصحيح المادة كانت النتيجة ٨٧٪ ، فصمم رجال الكنترول أن يرفع النتيجة إلى ١٠٠٪ رغم أن بعض الطلبة والطالبات الراسبات فى هذه المادة لم يكتبوا شيئا ، لدرجة أن طالبة كتبت فى ورقة الامتحان كلها : " انظر الكتاب " ورفض المدرس أن يرفع النتيجة لأن بعض المواد الأخرى كالحاسبة والرياضة كانت نتيجتها ٦٥٪ و ٧٢٪ ولم يتم رفعها ٠٠ فتم تحويلهم للشئون القانونية وطلب أن يرفع النتيجة إلى ١٠٠٪ ، وكانت الأسباب أنه فى أول الطريق والوزير عايز كده ! طبعاً رفض المدرس رفع النتيجة ، ولكنهم ضغطوا على زميل له وتم لهم ما أرادوا ! والنكتة المكملة أن طالبة بعد أن نجحت فى الحاسب الآلى وقفت فى حوش المدرسة لتقول : مش عارفة مدرس حمار مين اللى نجحنى ! والله حصل ! " .

وتأييدا لنفس الاتجاه روى مدير مدرسة تجارية فى نفس التحقيق أنه كان رئيسا لجنة فى بلده بمحافظة المنيا عام ١٩٩٦ وعدد طلابها ٤٢٤ لم يكتب طالب منهم ، أى طالب ، كلمة صحيحة فى امتحان الآلة الكاتبة الافرنجية ، وعند اطلاعه على النتيجة أخرسته النتيجة ، وهى نجاح جميع هؤلاء الطلاب !

ويذكر نفس المدير أنه أجرى فى عام التحقيق للطلبة والطالبات اختبارا للقراءة واشترط أن يقرأ المتقدم عدة سطور من جريدة ، وكانت المفاجأة عدم استطاعة كثير من الطلبة والطالبات القراءة : " ومطلوب منا أن نعلمهم عديدا من المواد التجارية وكذا الحاسب الآلى واللغة الإنجليزية واللغة الفرنسية وغيرها ! " .

ويروى مدرس أنه أثناء مراقبتهم لامتحان آخر العام فى الصف الأول الثانوى كان وزميل له يراقبان على لجنة من اللجان وكان هذا الزميل لا يتهاون أبدا أمام الفش

حتى ولو كان الغاش أخاه ، و انتهت اللجنة فوجدوا طالبا ينتظر المدرس أمام باب المدرسة وقفز فوقه أمام الطلبة وتعدى عليه بطريقة مهينة ، وتم عمل محضر فى مركز كفر الزيات . أثناء تحقيق السيد الضابط مع المدرس وهو فى حالة سيئة جدا ومتأثر للغاية ، قال له الضابط : ليه ما تركتوش يفش ليه ؟ هوه انت اللي حاتصلح الكون ؟!

وبعنوان (موم مليون مدرس) كتب " سيد على " المحرر بالأهرام تحقيقا بتاريخ ١٤/١٢/١٩٩٧ ، وأثبت عددا من الأقوال التى جاءت فى أحاديث أجراها مع أكثر من مائة مدرس :

- أدرس منذ ٣٠ سنة ومرتبى لم يزد على ٤٠٠ جنيه ولدى ٣ أولاد منهم إثنان بالجامعة ، والثلاثة يأخذون دروسا خصوصية .
- عندما حذفت وزارة التربية والتعليم كل وسائل العقاب لم تعد هناك هيبه للأستاذ .
- أشعر بأن المجتمع كله ضدى ، أولياء الأمور والتلاميذ ووسائل الإعلام والوزارة .
- هل سمعتم وزير الصحة يهاجم الأطباء أو وزير الإسكان يهاجم المهندسين مثملا يفعل وزيرنا الذى يصف المدرسين بأنهم " مافيا ؟؟
- فى مصر سوق سوداء للتعليم ، وهناك أسواق موازية للمدارس : حكومية - لغات - تجريبية - أزهرية - سوبر خاصة . وإذا أرادت الدولة أن تقضى على السوق السوداء فيجب أن تكرر ما فعلته حكومة د. عاطف صدقى مع السوق السوداء للدولار عندما كانت له ٣ أسعار حتى يكون هناك سعر حقيقى للمدرس !

الاعتداء على المدرسين !

وإذا كانت هناك شكاوى من ضرب مدرسين لتلاميذ ، فإن الأدهى والأمر تلك الظاهرة الخطيرة التى بدأت فى الانتشار عن ضرب تلاميذ لمدرسيهم !! ، فقد نشرت الأهرام بتاريخ ٣١/١٠/١٩٩٨ فى تحقيق ل " أهداف البندارى " ، أن مدرس اللغة العربية " جمال حسيني " بمدرسة طوخ الثانوية تعرض للضرب بالكرسى من جانب إحدى تلميذاته ، وذلك حسب البلاغ الذى تقدم به إلى مسئولى التعليم بالقليوبية . تقول

المحررة أن المدرسين انتهزوها فرصة : لكي يفجروا أناتهم ومشاعرهم وآلامهم النسي يواجهونا صباح كل يوم وهم يقومون برسالتهم داخل جدران مدارسهم ومع تلميذاتهم "

وصرح عدد من المدرسين للمحررة بأن " كرامة المدرس أصبحت الآن مهددة ، بل ومهددة " . وذكر مدرس أنهم " زمان " ، عندما كان المدرس يشكو للأب كان يأخذ صف المدرس ، الآن يشكو الأب المدرس للناظر وربما للوزير ، ومدرسة أخرة تقول أن الطالبات أصبحن يتسمن بالبجاجة ، ومدرس آخر يقول : " الوزير بيدلع الطلاب ، فقد منع الضرب وألغى أعمال السنة . . كيف يتم تقويم التلاميذ ؟ المدرس أعزل لا يستطيع حتى مجرد الدفاع عن نفسه . سلوك الطلاب والطالبات غير السوي أصبح هو القاعدة في غياب دور الأسرة ، ليس لدينا سلطات ولا حول لنا ولا قوة " !

وروى المدرس المضروب أصل الحكاية بأنه لاحظ أن التلميذة " ياسمين أبو الخير " مشغولة عن الحصة ، فطلب منها مغادرة الفصل وأن تذهب للمدير مع زميلة لها ، فردت باستفزاز وبأسلوب لا يليق في مخاطبة أحد مدرسيها ، قال لها أن تقف بأدب وتكلم بأدب ، فكان ردها أكثر إثارة له ، فدفع بكرسي أمامه بقدمه ، فدفعت هي الكرسي في اتجاهه أثناء توقيعه على أوراق حيث كان منحنيا ، وقال لها أن تخرج مع زميلتها ، فرفعت الكرسي وألقت به في وجهه !! وقد قرر مجلس إدارة المدرسة فصل الطالبة . لكن الطالبة قالت أن المدرس ثار وفقد أعصابه ورفع الكرسي بيده - ربما لمجرد التهديد - فقامت هي بصد الكرسي دفاعا عن النفس ! وقد أرسل والد الطالبة ببرقية اعتذار للوزير مطالبا بالصفح عنها ، بغض النظر عن نتيجة التحقيق .

وفي تحقيق نشرته جريدة الميدان في ٢٧/١٠/١٩٩٨ ، استطاع " أنور الجعفرى " آراء بعض الطالبات ، فمثلا " أسماء صلاح بالثانوى التجارى تقول أنها لا تدافع عن الطالبات وتقف ضد المدرسين ، ولكن لابد من مناقشة ما الذى جعل الأمر يصل بطالبة أن تعتدى على أستاذها ؟ لابد من وجود استفزازات أو وجود شيء غامض لا نعرفه جعل الأمور تصل إلى هذا الحد . وقالت طالبة أخرى لا يذكر المحرر أى بيانات عنها ، أن الفتاة من صفاتها الحياء والخجل ، فإذا سبها المدرس أو المدرسة أو أخرجها بكلام

مؤثر فأنها يجب ألا ترد على ذلك ، فما بالك بأن تعتدى الطالبة أو الطالب على أستاذه ؟ إتنا - هكذا تؤكد الطالبة - بحاجة إلى عودة القيم إلى مدارسنا .

وصرح مدرس للمحرر " أحمد سليم " ، مدرس لغة عربية ثانوى ، أنه على الرغم من كونه مدرسا مما يستوجب أن يدافع عن المدرس إلا أنه يقر بأن هناك شريحة أو نوعية من المدرس ، بدأت تلوث المهنة بسلوكيات شاذة لا أخلاقية .

وتنشر أخبار اليوم فى عدد ١٢/٣/١٩٩٨ لمحررها " حازم نصر " بالمنصورة ، أنه تقرر فصل طالب ثانوى بالمنصورة نهائيا لسوء سلوكه ، وإحالته للنيابة للتحقيق معه فى واقعة اعتدائه على مدرسه أثناء الحصة بمطواة ، مما أدى إلى إصابته بجرحين كبيرين فى أفذه ورقبته وتم نقله إلى مستشفى الطوارئ بالمنصورة ، والسبب أن المدرس منع دخول الطالب الحصة لوصوله متأخرا ١٥ دقيقة وطلب منه أن يحضر ولى أمره ، وحضر الطالب فى اليوم التالى واعتدى على المدرس أمام زملائه فى الفصل !

ومع هذا الذى حدث ويحدث ، فاللوم أكثر ، من جهات رسمية ، وغير رسمية يكتف اللوم على المدرسين ، الأمر الذى استثار بعض الكتاب الصحفيين ، فهذا " سمير عبد القادر " ينشر فى عموده فى أخبار اليوم بتاريخ ١٩/١٢/١٩٩٨ بعنوان (رفقا برجالكم يا سيادة الوزير) ، رسالة وردته من " محمد عبد المولى عطا " المحامى بالنقض جاء فيها أنه منذ فترة والصحف اليومية تطالعنا بشكل متكرر بتصريحات وزير التربية حول توقيع الجزاءات على بعض مديرى الإدارات التعليمية والعديد من المدرسين ، وذلك لقيامهم بضرب التلاميذ ، وقد تجاوز عددها خمسمائة جزاء !!

ومن رأى الكاتب أن هذه الجزاءات تسيء إلى العملية التعليمية وتضررها ، فالجزاءات الموجهة إلى المدرسين والمديرين تحد من حماسهم وتثبط مهمهم خوفا من الوقوع تحت طائلة العقاب أو التشهير بهم فى الصحف . ويؤكد أن كثيرا من المدرسين أصبحوا يتحاشون الآن أن يمسوا الطالب خوفا من أن يدعى عليه بما لم يفعله ، مع أنه ربما يكون مظلوما ، وروى واقعة فعلية يبرهن بها على ذلك . إن

التصريحات المعلنة والمتكررة بأن الوزارة سوف تعاقب المدرس الذى يضرب تلميذا قد شجعت كثيرين من التلاميذ على تحدى مدرسيهم ، وكان فى وسع الوزير أن يرسل تعليماته فى منشور إلى الإدارات التعليمية ، من غير أن يعلنها فى الصحف .

أما الكاتب الساخر " أحمد رجب " فقد كتب فى عموده بأخبار اليوم بتاريخ ١٩٩٩/١/٢ أن الطلبة المنحرفين اتخذوا من قرار وزير التربية بمنع الضرب تكأة لممارساتهم ، والرسائل الكثيرة التى يقول كاتبنا أنها ترد إليه تكشف عن حالة التسبب فى المدارس ، فمدرس يقول أنه نبه طالبا إلى الالتفات للشرح ، فقال : روق يا ابو الكباتن ، وواصل الحديث مع زميله ، ولم يلجأ المدرس لمير المدرسة لأنه يعرف النتيجة مقدما . مدرس آخر سمع صوت طلبة وهو يشرح على السبورة ورد الطالب الطبال بأن الطرد من الفصل ممنوع بأمر الوزير ، ثم قال : ولا تحب أذى الوزير واحد ألو فى المحمول ؟ ! واعتذر مدير المدرسة للمدرس بأن قرارات الوزير لا بد من تطبيقها .

وروى كاتبنا كذلك عن مدرس ثالث أبلغ عن طالب يهدد زملاءه بالمطواة ، فأفاده المدير بوجوب احترام قرارات السيد الوزير بعدم طرده من الفصل ووعد المدير بحرمان الطالب من كتابة اسمه فى لوحة الشرف !! ويعلق أحمد رجب " الشئء المحير حقا لماذا ظننن الوزير بقراره فى كل وسائل الإعلام دون الاكتفاء بتوزيعه على الإدارات التعليمية حرصا على هيبة المدرس والمدرسة ؟ ما هو سر خصومة الوزير للمعلمين ؟ لماذا الإصرار على إسقاط هيبة المعلم وملاحقته كمجرم دروس خصوصية ؟ هل لأن مدارس الوزير فشلت فى استعادة دورها التعليمى الذى كان ؟ .. ويختتم الكاتب ، بتساؤله : " متى يتم تطبيع العلاقة بين المعلم والوزير ؟ " وإذا كانت هذه صور لاعتداءات تلاميذ على مدرسيهم ، فهناك صور أخرى لاعتداءات سلطوية عليهم استنادا إلى مبررات أمنية ..

ففى عدد صحيفة الوفد فى ١٠/٣ / ١٩٨٥ يكتب محمد عبد القدوس عن حالة معلم تظهرنا على مايفتقده من " كرامة " ويفتقده من " مكانة " يمكن أن تملو به عن الحد الأدنى فى سلم التقدير الاجتماعى ، لا عند الناس وإنما عند الدولة ، راعية المجتمع ،

وقوته ومثاله ، فمحمد عوض إبراهيم مرزوق مدرس ابتدائي من بلدة " هور " مركز ملوى بمحافظة المنيا تم اعتقاله يوم ٨ أكتوبر ١٩٨١ عقب مقتل الرئيس الراحل السادات ، وأُفرج عنه فى ٨ يناير ١٩٨٣ ، ولم يمر يومان بعد عودته إلى بلده حتى اعتقل مرة أخرى ، دون أن يعرف أحد من أهله إلى أين ذهبوا به ، تصف الأم ما حدث قائلة : " . . لم نستطع الاحتفال به عندما عاد فى ٨ يناير ١٩٨٣ لأن والده كان قد سقط من السطح وهو يستعد للاحتفال به ، ونقل إلى المستشفى . .

" . . كان يوم أحد . . فى الساعة الواحدة والنصف بعد نصف الليل ، دق الباب بعنف ، ظننت أن والده توفى فى المستشفى . . أخذت أصرخ وأولول . فوجئت بقوة من البوليس تقتحم المنزل . . صاح أحدهم بمجرد أن رأنى : " يا ولية اسكتى وما تعمليش دوشة " . كان على رأس القوة العقيد عمر عبد الجواد . . قلت له " يا عمر بيه حرام عليك . . ده ابنى لسه خارج من يومين " . لم يرد . . كان ينظر إلى مختلف أرجاء المنزل . . ابنى كان نائما فوق السطح . أتى به المخبرون من هناك وأخذوه معهم " . . وحتى إجراء التحقيق الصحفى ، قال كل من له صلة بالمدرس أنهم لا يعرفون إلى أين ذهب ؟ وهل هو حى أم مات ؟ !!

نحن لا يمكن أن نتعاطف أبداً مع ما يكون التحقيق فقد أثبتته على المدرس المشار إليه من عنف ، ولكننا نتعاطف مع حق أهله فى أن يعلموا أين ابنهم ؟

ونختم الجزء الحالى بهذا التحقيق الخطير الذى قام به محمود سلطان بجريدة الشعب بتاريخ ٣١ مارس ١٩٩٨ ، فهو يشير إلى أن الوزير صرح بأهرام ٣ يناير ١٩٩٨ " لقد استبعدنا على مر السنوات الأخيرة ما يزيد على ٢٠٠٠ مدرس كانوا يعملون فى مختلف الأماكن والجهات التعليمية بالوزارة " . والمتابع لهذه القضية يعرف أن الرقم الذى قاله الوزير يكاد لا يزيد على نصف الرقم الحقيقى ، والسبب فى الاستبعاد هو أنهم متورطون فيما أسماه الوزير " نشر فكر الإرهاب " .

والمشكلة هنا حقا هى فى " المعايير " التى استندت إليها الوزارة فى ذلك ، يقول الوزير " هناك الجهات الكثيرة التى تمدنا بالمعلومات التى على إثرها نتخذ قرار الاستبعاد ، مثل الجهات الأمنية والرقابية مع متابعة أجهزة الوزارة الإشرافية " . بل

إن الوزير ، فيما نسبته إليه جريدة الحقيقة فى عددها الصادر فى ٢٤ يناير ١٩٩٨
أضاف معايير أخرى وهى شكاوى أولياء الأمور وما تنشره وسائل الإعلام !!
والاستبعاد لا يكون بعد تحقيق .

ولعل هذا ما جعل د. عاطف البنا أستاذ القانون الإدارى بحقوق القاهرة يعقب على
هذا الموضوع قائلا أنه يجب التمييز بين التطرف والإرهاب أو العنف ، فالإرهاب هو
استخدام الوسائل المادية أو التهديد بها للاعتداء على الآخرين . أما التطرف فهو
وصف للفكر أيا كان تطرفه ، حتى إن صح هذا الوصف فإنه لا يواجه إلا بالفكر . أما
إذا قيل بخطورة التطرف على النشء فإنه يجب تحديد ما هو منسوب إلى الشخص بدقة
، وأن يثبت نسبته إليه وأن يكون محل محاكمة عادلة ومنصفة ، أما استبعاد البعض
عن التدريس بناء على تقارير أمنية أو أقوال مرسله أو إشاعات فهذا لا يجوز الأخذ
به .

أما د. جلال أمين فيعلق قائلا : إذا كان المعلم - كما تصفه الوزارة - إرهابيا فإن
المفترض ألا يكون مكانه " العمل الإدارى " ، ولكن " المعتقل " أو المحاكمة . ومفكرنا
يوجه سؤاله للوزير : ما المقصود بالإرهابى ؟ وهل إذا ضبط معلم وهو يدعو إلى
التطبيع مع إسرائيل فهل ستعتبر الوزارة هذا العمل عملا " إرهابيا " أم عملا مستثنيا ؟

وفى عددها الصادر فى الخامس من أكتوبر ١٩٩٨ نشرت جريدة الأسبوع تعليقا ل
" كمال رشاد " استهله ساخرا بمرارة : " مع أنه لم يتبق على عام ٢٠٠٠ إلا سنة
وشهران ، إلا أنه ما زال فيك يا مصر يا نور العين ، ذات العقليات التى ترى أن
المواطن المصرى يجب أن يبقى كائنا ذليلا ، بلا رأى ، يمشى بجانب الحيط !! " والذى
دعا المحرر إلى هذا الاستهلال المرير حكاية يرويها عن مديرمدرسة تحدث مع الوزير
لمواجهة موقف ، فحدث له ما حدث !

صاحبنا هو " يحيى عباس منوفى " مدير مدرسة إسماعيل معتوق الإعدادية بقتا ،
عندما قام وزير التعليم بزيارة فجائية للمدرسة سأل عن أجهزة الكمبيوتر حيث أن
المدرسة ضمن المدارس التى تدخل دائرة التطوير ، فحكى المدير عن مشكلات

التوصيلات الكهربائية نتيجة الصرف الصحى والمياه ، وكان هذا فى ١٩٩٨/٩/٢٠ ، وفى اليوم التالى ، بناء على تعليمات الوزير جاء من أصلحوا الوضع ، فإذا بوكيل التعليم بالمحافظة يتهم مدير المدرسة بأنه " ينشر الفسيل بره وقدام وزير التعليم " ، ومدهد ، بل ونفذ تهديده ، استنادا - كما يقول إلى المحافظ - بتشتيته ونقله إداريا ومعه ناظر المدرسة إلى الإدارة التعليمية ! وبعد هذا ننادى بضرورة تشنة أبنائنا على التفكير النقدى ، وحرية الفكر والممارسة الديمقراطية !

يجبرون التلاميذ على الدروس الخصوصية !

ولعلنا هنا نستطيع أن نلمس إلى أى حد يبلغ التشابك والتداخل بين قضايا التعليم ومشكلاته ، بحيث يصعب المضى قدما فى مناقشة قضية بمعزل عن قضايا أخرى تتصل بها أشد ما يكون الاتصال ، ومن هنا ، نجد أنفسنا مضطرين إلى الإشارة إلى بعض ما يتصل بدور عدد من المعلمين فى إجبار التلاميذ على الدروس الخصوصية ، إذ يصعب أن تكتمل صورة خاصة بمكانة المعلم ووضعيته الاقتصادية والاجتماعية بدون التطرق لهذا الجانب المهم .

ومما يمكن الإشارة إليه فى هذا المجال ما كتبه " محمد حبيب " فى أهرام ١٩٨٩/١٢/١١ فى لقائه مع أحد التلاميذ بمدرسة ابتدائية إذ سألته عما إذا كان هناك مدرس يضربهم كى يأخذوا دروسا خصوصية ؟ فأجاب التلميذ والخوف يرتسم على وجهه ، راجيا المحرر ألا ينقل ما يقول : " الأستاذ شوقى كل يوم بيضرب الفصل بالعصاية أو برجله أو بإيده ويبشتمنا كمان ! " سأل المحرر الطفل عن السبب ؟ فقال : " عايزنا ناخذ عنده دروس " .

وإذا كانت هناك فئة من المدرسين يمكن الإشارة إليهم بإصبع الاتهام ، فإن هناك فئة أخرى يدخلون فى شريحة " البؤساء " حقا من سوء أحوالهم وبؤس معيشتهم ، ولتقف مع عزت السعدنى أمام سطور من رسالة بعثها إليه أحد هؤلاء المدرسين ، بعثها تعليقا

على عبارة وردت على لسان وزير التربية في حديث له بالتلفزيون يوم الثلاثاء ١٩٩٧/٩/٢ ، قال فيها أن المدرس في مصر يعيش أزهى عصوره في الوقت الحالي !!

ويصور المدرس مظاهر هذا العصر الذي لم يعيش المدرس أزهى منه !! فليست المسألة أن دخل المدرس الآن قد زاد كثيرا عما كان عليه من قبل ، فبمنطق هذا المدرس البسيط (دبلوم معلمين ١٩٩٢) فإن هذا لا يساوى شيئا أمام الارتفاع الصاروخي في تكاليف المعيشة . إن مرتبه ١٠٥ جنيهات و ٥٤٠ مليما ، يركب موصلات لمدرسته ب ٣٠ جنيتها ، فيبقى من مرتبه ٧٥ جنيتها : سكن - كهرباء - مياه - غاز - طعام - ملابس - صحة عامة - ضروريات وكماليات خاصة للشباب فكيف يتصرف ؟

لواجهة هذه المعضلة يجد المدرس أمامه أحد السبل التالية :

- إعطاء دروس خصوصية ، وهي مرفوضة ويعاقب فاعلها ، والحل ؟ المعاهد الخاصة ، لكنها لا تستوعب الغالبية .

- أن يعمل عملا آخر . ومن أمثلة هذه الأعمال التي التحق بها بعض زملاء المدرس : مدرس يعمل في فرقة زفة - طبال وراء راقصة - مناديا على المحطات وجمع الأجرة بميكروباس - محاسب في قهوة بلدى - وكاشير في لف المخلل بمحل فول وطعمية - والله العظيم يفرش سجادة على الأرض ويبيع عليها منتجات بلاستيك كما لو كان شحاتا !!

- أن ينحرف .

- أن يرضى بالوضع الراهن .

ونقل زكريا خضر في تحقيقه بجريدة الأحرار في ١٩٩٨/٣/٢١ حديثا لأم لها أبناء في مراحل تعليم مختلفة تصرخ قائلة : " حرام عليكم . المدرسين في المدارس حاشنقوا أولادنا إن لم يأخذوا دروس خصوصية . . وليس هناك مدرس يشرح للأولاد في المدرسة بذمة وبضمير " . وروت الأم أنه قبل عدة أيام من إجراء التحقيق فإن مدرسا للرياضيات أوقف الفصل كله وسأله : من منكم لا يأخذ درسا في الرياضيات ؟ فوقف تلميذ وقال : أنا ! فقال المدرس : ليه يا بنى ، إنت عايز تسقط ؟ المدرسة - ما

زال الكلام للأُم - أصبحت لا تفعل أى شىء للتلميذ والمنزل عندى أصبح مدرسين داخلين وآخرين خارجين !! والتلميذ الذى لا يأخذ درساً خصوصياً المدرس كل يوم يضربه ، فماذا يفعل أولياء الأمور بالله عليك ؟

كذلك نقل المحرر عن صبحى جاد مدير الإدارة التعليمية بمصر الجديدة قوله أن المشكلة الاقتصادية وانعدام الثقة وإلغاء الحواجز بين المدرس والتلميذ من الأسباب التى جعلت التعليم يتجه إلى الانحدار . نعم المدرس مظلوم حيث أن راتبه قليل جداً ومتطلبات الحياة تجعله يتنازل عن كثير من القيم والمبادئ ويرضى لنفسه أن يهتم بأنه لا يهتم بالتدريس داخل المدرسة من أجل إعطاء الدروس الخصوصية ، ولذلك لم يعد التلميذ يجد القوة والقيادة فى المدرسة . ويؤكد المدير أن سبب مشاكل التعليم : الدروس الخصوصية ، التى يهتم بها أولياء الأمور والمدرس معا . والكارثة الكبرى أنه تولدت بين المدرس والتلميذ علاقة مصالح لم تكن موجودة من قبل فقضت على العلم والأدب والسلوك والثقافة ، فلم يعد المدرس يقرأ كما كان من قبل .

وضمن حديثه عن وضع المدرس فى عموده اليومى (صندوق الدنيا) بأهرام ١٩٩٧/٩/٢٣ ذكر " أحمد بهجت أن المدرس المصرى قد تعرض فى العقود الأخيرة لظلم بالغ ، واعتبرت الدروس الخصوصية لونا من ألوان الاستغلال ، وليست إنقاذا لموقف ، وهيمن التعميم على أسلوب مناقشتنا للكرمة ، وضاعت الحقيقة وسط التعميم والمبالغة ، واشتركت أجهزة الإعلام دون أن تدرى ، وكانت تعرض لوجهة نظر أولياء الأمور الذين انحنت ظهورهم تحت أعباء الدروس الخصوصية ، وفقد المدرس هيئته واستلقت الظلال على صورته .

ويعلق أحد العاملين بالتعليم على الموضوع فيجىء مما كتبه إلى المحرر : عزت السعنى ، تحقيقه بأهرام ١٩٩٨/١٠/١٨ بالإشارة إلى فئة من المدرسين لا تعطى دروساً خصوصية ، مثل : مدرس التربية الفنية والرياضية والأخصائى الاجتماعى ومدرس الزراعة والموسيقى ، والمدرسون الذين لا يعطون دروساً خصوصية سواء عن اقتناع أو عدم قدرة .

وتتشر الأهلأى فى عدد ١٩٩٨/١٢/١٦ أن مءىر أءء المراحل الءلءمىة بءارة كفر الءوار الءلءمىة الءى ىسكنها مأوى للءروس الءصوصىة . ءصص المءىر الءورىن الأول والءانى من العمارة الءى ىملكها كمركز للءروس الءصوصىة للابءءانى والإعءاءى والءانوى . إننا مءرسة ءاصة بءون ءرءىص ، ىسءعىن المءىر المسئول بمءرسىن فى ءمىع المواء وكل المراحل ، وءنءظم الءروس الءصوصىة ءءى منءصف اللىل ، والشكوى ءاءء من سكان العماراء المءاورة بسبب الضواء الءى ءصءر من المركز لءعم وءوء ناظر ىفرض الضبء والربط ! ولم ىهءم المءىر الكبىر كءىرا ، ولم ىكءرء بالقرارات الوزارىة ولا بالءلءمىاء ، ووضع إعلانا بءءم كبىر فى مءءل العمارة الءى ىقم بها فى الءور الءالء ىعلن بوضوء وبءون الءواء عن مءموءة الإءلاص الءانوىة ، والسهم ىشىر إلى المركز المءءصص !

وفى أهالى ١٩٩٨/١٢/٣٠ كءب " سامى فهمى " أن لءنة من إءارة المءابعة ذهبت إلى إءارة كفر الءوار الءلءمىة للءءقق مما نشرءه الأهالى ، فءأكدوا من صءة المنشور ، وءبىن أن ءسعة مءرسىن بالمركز المءكور ءركوا طلابهم بمءرسة صلاء سالم الءانوىة بعء أن وقءوا فى ءفاءر الءضور ، واءصرفوا إلى المركز لاءسءزاف أولىاء الأمور . كما فوءىء أءضاء اللءنة الءى أرسلءها " نءاة الشربىنى " مءىرة المءابعة بالوزارة بمسئول كبىر بالءزب الوطنى وىشغل منصبا شعبىا كبىرا ىءءءل أثناء إءراء الءءقىقات مع مءىر الءلءم الابءءانى والمءرسىن مءعىا أن الءزب الوطنى أصدر ءرءىصا لهم بءءوىل العمارة لمركز للءروس الءصوصىة الءابع للءزب !

وعقب نشر الءبر السابىق ، أصدر وزىر ءربىة قرارا بإءالة " مءموء صفار " ، مءىر الءلءم الابءءانى بءارة كفر الءوار بمءافظة البءىرة للءءقق ، وفقا لما نشره " سامى فهمى " بءرىءة الأهالى فى ١٩٩٩/١/١٣ ، ولما ذهب المءرر لمءابعة القضىة ، فوءىء بعمارء أمام باب عمارء المءىر وءلالمىذ صاءءون بأىءبهم الكءب والكراساء ، ولما اسءفسر عن الأمر وءء أن المءىر المءكور نقل مءرس الءروس إلى العمارء المواءة بعء ءأبىر شءءىن وءءوىلها إلى مركز بءىل للءروس الءصوصىة بعء إءلاء المركز السابىق .

عندما يكون رب البيت بالدف ضاربا !

من الأقوال الدارجة على ألسن الكثيرين أن المعلم " قدوة " لتلاميذه مما يفرض عليه الالتزام بمحاسن الأخلاق ، لكن ماذا يكون الأمر عندما تكون قيادة المعلم نفسها " منحرفة " ؟ ! إنها حقا تكون مهنة غير محترمة من الألف إلى الياء كما يقولون ، وربما تكون الوقائع التالية خير برهان مؤسف على ما نقول :

ففى أهرام ١٩٨٥/٢/٢٧ أن المهندس ومدير شركة الصناعات الحديدية قد أبلغ اللواء حسن الألفى مسئول مباحث الأموال العامة بأنه أثناء قيامه بالبحث عن أراض لاستصلاحها ظهر له بعض الأشخاص واتصلوا به لبيع أراض على طريق مصر الفيوم الصحراوى ، وتقابل مع اثنين أحدهما وكيل مدرسة إعدادى والآخر مدرس أول وعرضا عليه قطعة أرض مساحتها ١٥٠٠ فدان بالكيلو ٢٨ مقابل مبلغ ٣٠ ألف جنيه ، وقد اتفقوا على تحديد موعد لإنهاء الإجراءات الخاصة بالبيع وإحضار أصول الملكية ، ولكن الريبة دخلت قلبه فقام بالكشف عن تلك الأراضى بإدارة الملكية والتصرف وتبين له عدم وجود أية ملفات تخصهم أو تفيد ملكيتهم للأرض أو أرقام أو أسماء على الخريطة . ودلت التحريات أن الوكيل والمدرس استغلا حاجة المواطنين لاستصلاح الأراضى واتفقا مع ثالث يعمل بإدارة الملكية لتزوير الملف الخاص بقطعة الأرض وإحضار أصولها ، وقبض عليهم بعد عمل كمين لهم .

وفى أهرام ١٩٨٥/٧/١٢ أن والد تلميذ بمدرسة إعدادية للبنين بإمبابة تقدم ببلاغ تضمن أن ابنه التلميذ بالمدرسة قد رسب فى مادة اللغة الإنجليزية فى امتحان الإعدادية وتحدد له دور ثان يؤدى فيه الامتحان فى المادة مرة أخرى . لكن مسئولا بالمدرسة ومدرسا أول بها طلبا من التلميذ أن يبلغ والده الثرى بدفع مبلغ ١٠٠ جنيه كدفعة أولى حتى يعاونه فى النجاح فى الملحق عن طريق الغش بنقل الإجابات الصحيحة إليه داخل اللجنة . كان مدير عام الإدارة العامة بمباحث مكافحة جرائم الأموال العامة هو اللواء حسن الألفى ، وزير الداخلية فيما بعد ، حيث ناقش الأب الذى قال أنه تربى على قيم وأخلاق تأبى عليه أن يتعامل فيما حرمه الدين خاصة وأن هناك حديثا للرسول صلى الله عليه وسلم يقول فيه : " لعن الله الراشى والمرتشى " وأنه لابد أن يكون قدوة

حصنة وطيبة لابنه رغم أنه فى إمكانه أن يدفع أضعاف هذا المبلغ فى سبيل إتجاح ابنه ولكنه خشى أن يتعود ابنه على هذا الأسلوب ويتحول فى المستقبل إلى مواطن غير صالح . ودلت التحريات على أن المسئول والمدرس قد تعودا على هذا ، وتم ضبطهما .

وفى أهرام ١٩٨٥/٨/٢٨ أن نيابة قصر النيل أمرت بحبس مديرى التعليم الفنى والمناهج المطورة (!!) بوزارة التربية والتعليم لاتهامهما بتقاضى ٦٠٠ جنيه على سبيل الرشوة من صاحب إحدى المدارس للموافقة على المناهج المقدمة منه واعتمادها وعرضها على اللجان المتخصصة لذلك ! أما المدرسة فهى مدرسة خاصة للأسلكنى بالزيتون ، وذلك نتيجة بلاغ من صاحب المدرسة بطلب المتهمين لرشوة قدرها ٣٠٠ جنيه ، ثم عادا ليرفعا المبلغ إلى ألف جنيه ، ونتيجة البلاغ فقد تم عمل كمين لهما حيث تم ضبطهما يتقاضيان ٦٠٠ جنيه مقدما !

هذا فى عام ١٩٨٥ ، فماذا بعد ذلك ؟

تنشر الأهرام فى عدد ١٩٨٦/٥/٢٣ أن ناظر مدرسة (لا تذكر مستواها) أحيل عام ١٩٨٠ إلى جهاز المدعى الاشتراكى لاتهامه بارتكاب عشرات جرائم الاحتيال والتزوير فى الأوراق والمستندات الرسمية والشهادات الدراسية وبيعها للطلاب الأثرياء والعرب مقابل مبالغ مختلفة مستغلا أعمال وظيفته كناظر مدرسة ، واستطاع تكوين ثروة كبيرة تتمثل فى عمارتين ومجموعة من الممتلكات خلال فترة وجيزة ، وصدر حكم من محكمة القيم بغرض الحراسة على أمواله وممتلكاته ، ثم أفرج عنه بعد عام ، ولكنه صمم على تعويض ما فقده عن طريق آخر . كان هذا الطريق هو تكوين عصابة لسرقة السيارات وانتزاع أجزاء منها ، بالإضافة إلى خبرته التى اكتسبها فى عمليات التزوير ، وتمكن من ضم خمسة من الشباب من منطقة المنيل تربطهم به صداقة وطيدة وجوار المسكن ، وبدأ الناظر وعصابته نشاطهم فى مناطق مختلفة بالجيزة والقاهرة ، إلى أن تم القبض عليه هو وعصابته !

وفى أهرام ١٩٨٦/١٠/٢٠ نجد أن أجهزة الأمن بسوهاج قد ألقت القبض على عبد الفضيل أحمد عبد الحميد ناظر مدرسة نجع الدير الابتدائية بدار السلام الذى اعتاد

فرض نفوذه على المنطقة وزوج ابنته عبد الناصر محمد أحمد و ٢ آخرين ، وذلك بعد بلاغ تقدم به أحد السائقين عن هجوم أربعة عليهم أثناء قيادته سيارة نقل ، واعتدوا عليه بالضرب وتمكنوا من سرقة مبلغ ٢٠٠ جنيه بالإكراه وساعة يد وخاتم ذهبي !

أما فى عام ١٩٨٧ ، فقد نشر الأهرام بعدد ١٩٨٧/١/٢ عن الحكم محكمة أمن الدولة العليا بمعاينة المهندس محمود درويش وكيل وزارة للشئون الهندسية بوزارة التعليم العالى بالسجن خمسة أعوام لأنه ضبط فى شقته برابعة العدوية متلبسا بتقاضى مبلغ ٣٠ ألف جنيه رشوة من مقاول مقابل تسهيل استلام مستحقات الحساب الختامى لعملية إنشاء المعهد الفنى الصناعى التجارى بعرب الرمل مركز قويسنا .

ونشرت نفس الجريدة بتاريخ ١٩٨٧/١/٢/٢٠ عن حكم محكمة جناح آداب القاهرة بمعاينة ناظر مدرسة إعدادية بشمال القاهرة ثلاث سنوات لإدارته شبكة دعارة بشقته بشبرا وكذلك حبس ١٠ فتيات بنفس المدة شاركته فى العمل .

أما نيابة آداب القاهرة ، فقد ذكر أهرام ١٩٨٧/٢/١٧ أنها أمرت بحبس وكيل مدرسة ثانوية لاتهامه بإدارة شقته بالساحل لألعاب القمار نظير رسم قدره عشرة جنيهات من كل لاعب!

ونشر أهرام ١٩٨٨/٢/٩ عن قيام مباحث مكافحة الرشوة بالأموال العامة بناء على شكوى تقدم بها ٧ مدرسين بإحدى مدارس الجيزة الإدارية بضبط مدير الإدارة التعليمية لشمال الجيزة ووكيل الإدارة ومدير التعليم الإعدادى وناظر المدرسة لاتهامهم بغرض إتاوات شهرية على المدرسين للسماح لهم بإعطاء دروس تقوية .

أما أخطر ما نشرته الصحف بالفعل فيحتاج إلى وقفة ، فقد كنا نسمع الكثير عن سطوة د. محمد أبو العلا وكيل أول وزارة التربية سابقا وبعض السلوكيات ، وقدرته على الاستمرار طوال عهود وزراء مختلفين ، وفى مرة كنت أصعب د. فتحى سرور فى سيارته بالبحرين أثناء أحد المؤتمرات فى أكتوبر عام ١٩٨٧ ووجهت إليه سؤالا مباشرا كيف أنه وهو أستاذ القانون الجنائى لا يتنبه إلى ما يثار عن د. أبو العلا ؟

فابتسم وقال أنه ليس غافلا ، وإنما يجمع البيانات والمعلومات ، وسوف يجيء اليوم الذى يلف فيه الحبل حول عنقه !

وإذا بالأهرام تنشر فى ١٧/٤/١٩٨٨ عن قرار مدير النيابة الإدارية إحالة د. محمد أبو العلا ورجب محمد الصعيدى وكيل وزارة التربية إلى المحكمة التأديبية بمجلس الدولة لأتهما استغلا سلطات وظيفتهما فى الحصول على مبالغ مالية باهظة من مراكز الكتب على نحو لا يتناسب مع ما أدياه من أعمال محدودة فى هذا الخصوص ، وأنهما تقاعسا عن سداد الضرائب المستحقة عن الحوافز والمكافآت التى حصلوا عليها بالمخالفة لقانون الضرائب على الدخل . كما نسبت النيابة الإدارية للسيد رجب الصعيدى تهمة الجمع بين وظيفتين فقد جمع بين عمل آخر إلى جانب وظيفته لا يتفق ومقتضياتها حيث تولى إدارة مركز الكتب المترجمة لمدرستى النصر بمصر الجديدة ودى لاسال بالظاهر الخاضعتين لإشراف مدير التعليم الخاص السابق بوزارة التعليم ودون موافقة الوزارة وعضويته للجنة العليا والعامّة .

وكانت اللجنتان قد تم تشكيلهما بناء على نظام العمل الذى وضعه نائب وزير التربية عام ١٩٨٢ (كان منصور حسين) . وأكدت النيابة فى تحقيقاتها أن أعضاء اللجنتين قد استغلوا وظائفهم فى الحصول على مكاسب مالية ضخمة فى صورة حوافز لا تتناسب مع ما بذلوه من جهد محدود حيث حصلوا على حوافز قدرها مليون و٨٠٦ آلاف جنيه !! وعلى سبيل المثال فقد حصل محامى الجمعية التعاونية التعليمية العامة للمعاهد القومية على مبلغ ١٣٩٩٠٠ جنيهها مقابل عمل لا يتعدى إعداد نموذج عقد مع المؤلفين والمطابع فى عام ١٩٨٢ ، وكان نصيب مدير عام التعليم الخاص ٢٦٩٧٨٤ جنيها ، فكم حصل سيادة نائب الوزير ووكيله الأول !!؟

وتتكرر قضية آداب غير التى أشرنا إليها ، كما قرأنا فى جريدة الميدان يوم ٧ أبريل عام ١٩٩٨ فقد قام رشدى عويضة ناظر ثانوى سابق باستئجار شقة بشبرا لإعطاء الدروس الخصوصية ، ونتيجة لأنه كان ذائع الصيت فى تدريس اللغة الإنجليزية توالى عليه أعداد غفيرة من الطلبة والطالبات لإعطائهم دروسا فى اللغة ، وكان يقبل التدريس للطالبات فقط بحجة أنه يتعامل معهن بشكل جيد أفضل من الطلبة . وقام

بتعيين فتاتين تعملان كسكرتارية لتحديد المواعيد ، وكانتا ، للأسف ساقطتين ، وبمرور الوقت استطاع استدراج ١٥ فتاة تتراوح أعمارهن ما بين ١٥ و ٢٠ سنة . وكان يقوم أثناء إعطائهن الحصة بمداعبتهن ، فهو بالنسبة لهن كأب أو جد فيتحسس أجسادهن ويجلسهن فوق ساقيه حتى استطاع السيطرة عليهن بإثارة شهوتهن ، وهنا بدأ فى وضع جدول حصص لممارسة الجنس فقط مع الشباب الراغبين ، ولم يكن أولياء الأمور يعلمون ماذا يحدث لبناتهم حتى تم القبض على الناظر السابق ودوهم وكره !!

وأخيرا نشرت جريدة الميدان فى ٣٠ يونية ١٩٩٨ تحقيقا لعلاء شديد تساعل فى بدايته :

لماذا تم استبعاد وكيل وزارة التربية فجأة ؟ ولماذا منح وزير التربية مسئولاً كبيراً فى وزارته أجازة مفتوحة بدون مرتب ؟ ثم يجيب المحرر أن الحقيقة وراء القرار فضيحة جنسية حدثت داخل مكتب المسئول الكبير فى ديوان عام وزارة التربية !! فقد طلبت سيدة قال من رأوها أنها على جانب كبير من الجمال ، مقابلة المسئول الكبير كى تعرض عليه مشكلة صادفت نجلها وكان المسئول مختصاً بالخدمات التى تقع فى دائرتها مثل هذه المشكلة ، وبعد دقائق من دخول السيدة سمعوا صراخها . . قالت أن المسئول قد تحرش بها جنسيا وتقدمت بشكوى بذلك ، لكن تم فرض حالة من التكتُم الشديد حول القضية !!

فشيمة أهل البيت كلهم الرقص !!

هذه نماذج متعددة من قيادات تعليمية بدءاً من نائب وزير فوكيل أول فوكيل مديري مديرية فوكيل فناظر مدرسة . . إلخ ارتكبت ما أشرنا إليه من جرائم وانحرافات ، فماذا ننظر من مروضيهم من المدرسين ؟ بطبيعة الحال فنحن بعيثون تماماً عن تسويد الصورة ، فهذه القيادات " آحاد " ، لكننا نقول فى نفس الوقت أن ما يضبط عادة إنما لا يكون هو كل من يفعل المحرم ، وليس كل ما يضبط نشر عنه ، فضلاً عن ذلك فنحن لم نمسح كل الصحف ، فمعظم ما نشير إليه من " الأهرام " ، ومعروف أن الأهرام ربما يكون أقل الصحف نشرًا لمثل هذه الجرائم والانحرافات .

إن هذا يصدق كذلك على ما سوف نشير إليه من جرائم المدرسين ، وكان تركيزنا ، كما سوف يلاحظ القارئ ، على أواسط الثمانينات ، اكتفاء بذلك ، على أساس أن ما حدث قبلها أو بعدها فهو يسير عادة على نفس المسار من حيث النوعية والأساليب والاتجاه ، وفضلا عن ذلك فقد وجهنا إحدى البحوث (د. هدى حسن حسن بتربية حلوان) إلى أن تجعل من هذا الموضوع قضية بحث كامل ، وتم ذلك بالفعل ، لا أن يكون مجرد جزئية في كتاب ، يغلب عليه الرصد والتسجيل ، لا التحليل والتفسير .

ففى عدد أخبار اليوم الصادر فى ١٩٨٥/٩/٧ أن مدرسة رياضيات بمعهد معلمات قد تزوجت من ناظر مدرسة إعدادية بإحدى المحافظات وهى على ذمة زوج آخر . تم اكتشاف ذلك مصادفة عندما عثر شقيق المدرسة على رسائل غرامية متبادلة بين ناظر المدرسة وشقيقته ، فأبلغ مديرة التربية والتعليم التى أحالت الشكوى للشئون القانونية لإجراء تحقيق إدارى . وبفحص ملف المدرسة تبين وجود وثيقة عقد زواج تفيد زواجها فى يونية ١٩٨٣ صادرة من الإزبكية ، وأن هذا الزواج تم وهى فى عصمة زوجها الأول وأثناء قيام رابطة الزوجية بينهما ، وكان الناظر يعلم أنها متزوجة ، وشهد مآذون الإزبكية أنها أقرت عند عقد الزواج أنها بكر لم يسبق لها الزواج ، وشهد الشهود بذلك ، ولذلك رأت المديرية التعليمية عدم أمانة كل من الناظر والمدرسة ومما مسنولان عن قيادة وتربية النشء وتم إيقافهما عن العمل ، وبدء إجراءات تحويلهما لمحكمة الجنايات .

وفى نفس العدد من أخبار اليوم نجد حادثة يقول المحرر فيها أن تاجرا للسيارات يتزعم عصابة لبيع السيارات المسروقة بمدينة كفر الشيخ ، وأنه يستعين بطالب فاشل وخردواتى لسرقة السيارات كاملة ، وبعد ذلك يقوم عن طريق باقى أفراد العصابة وهم أربعة ، أحدهم مدرس ثانوى ، بتغيير الأرقام المعدنية للسيارات المسروقة وتزوير الأوراق الخاصة بكل منها للتصرف فيها بالبيع .

وفى جريدة الأخبار بتاريخ ١٩٨٥/٩/٢٩ أن مدرسا بمدرسة حياة الابتدائية بمدينة الإبراهيمية بمحافظة الشرقية قام بالاتجار فى المخدرات بالتعاون مع أحد الأصدقاء الخطرين ، وبتفتيشه عثر معه على ٥ طرب كبيرة الحجم من الحشيش .

فإذا جئنا إلى عام ١٩٨٦ فسوف نجد أن جريدة الأهالي تنشر في ٣/٢ عن نشوب معركة بين المدرسين في مدرسة " قصر الجبالى " الابتدائية بالفيوم ، سبب المعركة هو إهمال عدد من المدرسين يسكنون قريتهم (الزلة) وهى قرية يوسف والى أمين الحزب الوطنى ، وحضورهم متأخرين بعد بداية الحصص أو غيابهم عن بعضها . اعترض أحد المدرسين من أبناء قصر الجبالى على هذا الإهمال ، فتصدى له أربعة منهم واستخدم أحدهم مطواة فى تهديد المدرسين ، صدر قرار من المحافظ ، بعد تحقيق ، بنقل المدرسين الأربعة ، لكن جهودا بذلت لإلغاء القرار حيث قد تبين أن المدرس الذى استخدم مطواة قريب ليوسف والى!

وفى أهرام ١٢/٢/١٩٨٦ أن مباحث الأحداث بالجيزة قد كشفت سر اختفاء العدادات من مخازن إحدى الشركات . تبين أن مدرسا بمركز تدريب يتزعم عصابة تضم فنى ديكور وطالبا بمعهد التدريب تمكنوا من الاستيلاء على ثلاثة آلاف عداد قدرت قيمتها بمائة ألف جنيه استوردتها الشركة من ألمانيا ويتم تركيبها بالمنازل ، على فترات مختلفة وباعوها لتجارين .

أما فى عام ١٩٨٧ فقد نشرت أخبار اليوم فى ١/٣ أن مدير مباحث الجوازات قد تلقى بلاغا من محاسب بالإدارة التعليمية بالشرقية ومفتش بهيئة التأمينات بنفس المدينة ، قالا أنهما تعرفا على مدرس قام بالإعلان وسط المواطنين بأنه يستطيع تسفير من يرغب العمل فى الخارج بعد حصوله على ٧٣ تأشيرة دخول إلى الكويت ، وأنه على صلة بضابط كبير بمصلحة الجوازات يقوم بتسهيل إجراءات السفر . وأضاف المبلغان أنهما قاما بدفع مبلغ ٣ آلاف جنيه لكل واحد منهما مقابل تسفيرهما إلى الكويت ، وتبين أن ما ادعاه المدرس كذب ونصب !

وفى ١/٣١ نشر الأهرام أن والد تلميذة بالسادسة الابتدائية اتفق مع مدرس ابتدائى على إعطائها دروسا خصوصية ، وبعد نجاحها وانتقالها إلى الصف الأول الإعدادى لاحظت الأسرة عليها حملا ، ووضعت بالفعل ولدا واعترف المدرس بسابق وجود علاقة مع التلميذة وقام بعقد قرانه عليها حتى يخلو نفسه من المسؤولية الجنائية ، لكنه طلقها بعد شهر ، وقضت المحكمة التأديبية بفصله من الخدمة تأسيسا على أنه "

خان الأمانة وهوى إلى الدرك الأسفل من الانحطاط مع تلميذة صغيرة كان من المفروض أن يكون لها بمكانة الأب ، وأنه ممن ينتمون إلى أسرة التربية والتعليم الذين ناطت بهم الدولة تقويم النشء ، ومن ثم يجب أن يكونوا فوق الشبهات ، وعليهم أن يتحلوا بأرفع الفضائل وأسامها وأن يبتعدوا عن كل ما يجرح السلوك القويم " !

وفى أخبار اليوم فى ١٣/٢/١٩٨٧ أن مدرسا للغة الإنجليزية جاء من محافظة الشرقية ليجلس فى مطعم أحد الفنادق الكبرى :

- ممكن غداء كامل ؟

- ممكن كمان لحم مشوى ؟

- وياريت تجيبوا استاكوزا ومعها جمبرى مشوى !

- وياسلام لو الحلو ٠٠ أم على !

وظل المدرس يأكل حتى انتفخت بطنه بكميات الطعام والحلوى الهائلة ، وعندما

أحضروا له الفاتورة ، قال لهم بنفس الأدب :

- مفيش فلوس ٠٠ ممكن أشتغل عندك بثمان الطعام ؟

وفى عدد أخبار اليوم فى ١٤/٣/١٩٨٧ ، ضبط مدرس لغة إنجليزية بمدرسة ثانوية بمحافظة نائية لاتهامه بسرقة سيارة من أمام مستشفى هليوبوليس بمصر الجديدة وتشكيله عصابة بالتعاون مع اثنين من الميكانيكيين لسرقة السيارات من القاهرة وبيعها بمحافظته ، وعلل المدرس ما فعله بأنه يعانى من ضائقة مالية ويمر بظروف صعبة !

أما أهرام ٢٣/٣/١٩٨٧ فقد أشار إلى حكم محكمة جنايات القاهرة بمعاقبة فهيمة

أحمد غنيم مدرسة أولى لغة إنجليزية بمدرسة سيدى بشر للبنات بالإسكندرية بالأشغال الشاقة خمس سنوات ، ذلك أنها حضرت إلى القاهرة وتوجهت إلى شقة صديقها الموظف فاروق حمادة وفتحتها بمفتاح كانت تحتفظ به وقامت بقطع خراطيم أنبوبتى بوتاجاز بالشقة بحيث يتسرب منهما الغاز ببطء ثم أشعلت شمعة فى حجرة النوم وغادرت الشقة ، وفوجئ السكان بانفجار داخل الشقة اندلاع النار بشدة ، وكان ذلك انتقاما من الصديق الذى رفض الزواج منها .

وفى أهرام ٨/٤/١٩٨٧ أن مباحث مكافحة جرائم الآداب بالقليوبية قد ألقت القبض على موظف بإدارة بنها التعليمية وزوجته المدرسة بتهمة إدارة مسكنهما للأعمال المنافية للآداب !!

أما فى ١٣/٤ من نفس العام فقد نشر الأهرام عن إلقاء مباحث الجيزة القبض على ٤ أشقاء يتزعمهم شقيقهم الأكبر وهو مدرس ابتدائى ، قتلوا جارتهم الثرية بعد أن تسللوا إليها ليلا عن طريق سطح المنزل لسرققتها ولم يعثروا على أى شىء!

وفى جريدة الأخبار الصادرة يوم الجمعة ١٩٨٨/٣/٤ : عاد الطفل إلى والدته يصرخ من الألم بأصابه وأظافره وأخبرها أن مدرسة العربى بالمدرسة الفرنسية بمصر الجديدة ضربته بسيف المسطرة ، وذهبت الأم إلى المدرسة فى اليوم التالى وتوسلت إلى المدرسة أن تعامل الطفل برفق ففوجئت بعدد من أولياء الأمور لهم نفس الشكوى ، وإذا بالمدرسة تدخل على أولياء الأمور وتتلفظ بألفاظ نابية ، واضطرت النازرة أن تعتذر للجميع بحجة أن المدرسة زوجها سافر إلى الكويت وتركها وحيدة فساعت حالتها النفسية ، ولكن فى اليوم التالى ذهبت الأم لإحضار نجلها فوجدته يصرخ ويبكى وفى يديه جروح أعجزته عن الدراسة والاستذكار وعلمت أن المدرسة ضربت نجلها ضربا مبرحا لأن والدته تقدمت بشكوى ضدها .

وفى جريدة الأخبار ببتاريخ ١٩٨٨/٣/١١ أن أهالى شارع الجلاء بالمنصورة لاحظوا كثرة المترددين على شقة مدرس بإحدى المدارس الإعدادية ، ولاحظوا دخول المواطنين وهم يترنحون ويبدوا عليهم التعب والإرهاق ، وعند خروجهم يراهم أهل الحى فى قمة النشاط . وبعد التحريات تبين أن المدرس ، بالاشتراك مع ولديه ، يدير شقته لإعطاء حقن " الماكستون فورت " و" الألفكامفين " لزبائنه من المدمنين .

أما جريدة الوفد فى ٢١/٤/١٩٨٨ فقد نشرت عن إحالة النيابة الإدارية ٦ مدرسين بالتعليم الثانوى ورئيسة قسم بالتعليم الفنى بإدارة غرب القاهرة التعليمية للمحاكمة التأديبية لتورطهم فى ارتكاب أعمال منافية للآداب مع طالبات مدرسة تجارية ، بعد استدراجهن وتهديدهن بالرسوب . وكشفت التحريات عن استدراج الذئاب الستة عددا

كثيرا من ضحاياهم من طالبات المدرسة إلى العديد من الشقق المفروشة وفقدن عذريتهن بحجة إعطاء دروس خصوصية .

وفى ١٩٨٨/١٢/٢ خبر بالأهرام عن الحكم بالإعدام شنقا على السيد سليم إبراهيم مدرس رياضيات ومقيم بالصالحية مركز فاقوس ، إذ أنه ذهب إلى مطلقة بالمعادى واستدراجها ليلًا بحجة أنه سوف يعيدها إلى عصمته ، وعند مصرف بحر البقر بفاقوس شرقية انهال عليها طعنا بالسكين ، ثم انهال بالسكين أيضا على طفلة الصغيرة التى كانت معها وكانت تبلغ من العمر سنتين . ثم ذهب إلى اثنين اتفق معهما على قتل ولدين له : أحمد (٤ سنوات) ، عبد الله ، (٦ سنوات) ، واستدرج الثلاثة الطفلين إلى حديقة مانجو بمنطقة الحسينية شرقية وقدموا لهما شرابا به مبيد حشري سام ، وعندما سأل أحد الطفلين والده عن هذا الشراب أخبره بأنه مياه غازية ، ثم دفنوا جثتيهما فى حفرة داخل الحديقة بملايسهما !!

البطة العرجاء :

من المعروف أن نقابة المعلمين هى أضخم نقابة حيث أنها تضم ما يزيد قليلا على أربع أخماس مليار معلم ، لكنها دائما مصدر شكوى من المعلمين أنفسهم ، وعندما تثار قضايا كبرى تمس المعلمين لا نسمع لها صوتا ، إذ لا يمكن أن تعد من جماعات الضغط فى المجتمع ، فهذه المسائل المتعددة التى نثيرها ، لا نجد صوتا للنقابة إزاءها : الدروس الخصوصية ، خصخصة التعليم ، أوضاع المعلمين الاقتصادية والاجتماعية ، الغش فى الامتحانات ، هذه الصورة المهزوزة السيئة التى أصبحت للمعلمين . . إلخ . ومن ضمن أسباب كثيرة ، ربما نستطيع الإشارة إلى أحدها هنا وهو حرص السلطة على أن يكون أحد رجالها على رأسها ، مع أن مشروعية النقابة أنها تمثل العاملين فى مواجهة أصحاب العمل أو المسؤولين عنه ، فهل يجوز- مثلا - أن يكون رئيس مجلس الشعب هو رئيس مجلس الوزراء ؟ !

هكذا رأينا كمال الدين حسين ، وزير التربية سنوات طويلة فى عهد الثورة ، وكذلك السيد يوسف ، نقيب المعلمين ، ثم أصبح مسئول تال نقيبا كما رأينا بالنسبة لمحمد

محمود رضوان ، الذى كان وكيلًا للوزارة ، ومنصور حسين حيث كان نقيبًا ونائبًا للوزير ، وعندما أصبح وزيرًا ظل نقيبًا ، والآن النقيب هو د. مصطفى كمال حلمى ، وهو فى نفس الوقت رئيس مجلس الشورى ، ومهما كانت صورة رئيس هذا المجلس من حيث ما يجب أن يكون ، إلا أننا جميعًا نعلم أنه أحد أعمدة السلطة السياسية ، فضلًا عن أنه ، كما هو معروف ، لم يكن معلمًا فى وزارة التربية ، صحيح أن اسمها نقابة المهن التعليمية ويبيع قانونها لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات أن يكونوا أعضاء بها إلا أن ما يحدث فعلا أن أعضاء هيئة التدريس بالجامعات بعيدون عن هذه النقابة ، وفضلًا عن ذلك فالدكتور حلمى بعيد عن مهنة التدريس الجامعى منذ ما يقرب من ربع قرن ، على أقل تقدير . . نقول هذا على الرغم مما هو معروف عن الرجل من دماثة الخلق وطيب المعشر وعفة اللسان .

وقد كتب " محمد عبد الرحمن طبل " ، معلم قديم ونقابى ، فى جريدة الشعب فى ١٩٨٧/٧/٣١ مقالًا بعنوان (أطالب بإلغاء قانون نقابة المهن التعليمية) ، ذكر فيه أن سبق أن تقدم المعلمون بمذكرات وافية تتضمن المشكلات التى يعانون منها والحلول الكفيلة بالقضاء عليها للمسئولين على اختلاف مواقعهم ، ولكن للأسف لم توت ثمارها ، فيما يقول . وهو يفسر عدم الوصول إلى ما يأمل فيه بأنه يرجع إلى سياسة القنوات الشرعية ، وأن المطالب والمذكرات لابد أن تقدمها وتتبنها قناة شرعية ، والقناة الشرعية لا يمكن أن تؤدى مهمتها إلا إذا كانت معبرة عن الآمال والآلام ، وكانت نبضا حقيقيا لمن تمثلهم ، وكانت نتيجة اختيار حر سليم لا ضغط فيه ولا إجبار ولا تزيف ولا تزوير .

وبالتالى فإن عدم تحقق كل هذا يجعل من القناة الموصوفة بالشرعية لا فائدة منها . . بطة عرجاء ، بل الضرر كل الضرر فى وجودها ، والسكوت والخيانة فى السكوت عنها ، وعدم التصدى لها . ويرى طبل أن المعاناة التى يقاسيها جميع المعلمين ، لا سبب لها إلا هذه السلبية التى تسيطر على الغالبية ، وهذا الصمت الذى يخيم على الجميع . ويتهم كاتبنا نقابة المعلمين بأنها منذ إنشائها عام ١٩٥٦ حتى وقت كتابة المقال لم تقم بعمل يحسب لها ويذكره المعلمون ، ولم تشارك المعلمين آمالهم وآلامهم

فى كثير من الفترات ، بل كانت فى بعض فتراتها " عوناً للسلطة عليهم " وطريقاً لضىاع أموالهم وآمالهم ، وسبيلاً ووسيلة للنيل منهم ، والتقليل من شأنهم .

وقد عرج الكاتب بعد هذا إلى بعض قواعد تشكيل النقابة وأموالها وبعض جهود إصلاح وتطوير قانونها دون فائدة تذكر .

وطوال عدة أيام تبنى كاتب الأهرام المعروف (صلاح منتصر) فى عموده اليومى قضية معاشات المدرسين ، ففى عدد الأهرام الصادر فى ١٩٨٧/٨/٢٢ نشر خطاباً لأحد المدرسين المحالين للمعاش ، ذكر فيه أن أشد ما يحز فى النفس أن تصدر المهانة " منا فينا " ، فهى إن أتت من غريب فلن تكون أشد إيلاً ، وهذا هو الشعور الذى ينتاب صاحبنا كل ثلاثة شهور حين يتوجه إلى نقابة المعلمين لتسلم المعاش الذى هو بمثابة المكافأة على سنوات طوال ربما زادت عن ٣٥ سنة ، فيجد نفسه يقرب فى المعاش ويعدده مرة بعد الأخرى لعله تغير ولكنه فى كل مرة يجده هو نفسه بلا تغيير ٤١ جنيهاً و ٣٠٠ مليم (فى كل ثلاثة شهور) ، ولعلمهم يخلون من صرفه شهرياً إذ سيصبح ١٣ جنيهاً و ٧٥٠ مليماً فى الشهر !

ويتعجب المدرس من أن نقابة المعلمين تعد أغنى نقابات مصر – وتضمن على مؤسسيها وترفض زيادة معاشهم مثلاً حدث مع التجاريين والزراعيين والصحفيين وغيرهم ، لأن هذه النقابات تعتبر المعاش حقاً لأبنائها وليس منة منها ونقباؤها يحاولون زيادة معاشات أفرادها . ويلمح المدرس إلى أن هناك أموراً كثيرة يمكن الإفصاح عنها ولكنه يتحلى بالصبر والتعفف عن طرح العديد من الاتهامات ! بيد أنه فى الوقت نفسه يدعو جميع المنتفعين بمعاش النقابة الامتناع عن صرف نصيبهم عن الشهور الثلاثة التالية (لكتابة المقال) إلا إذا أفاق الكل وحركوا المعاش بالقدر الذى لا يشعر فيه المرء بالمهانة .

ويشعر صلاح منتصر بمقدار الظلم الذى تنضح به هذه الشكوى المعبرة عن مشاعر ألوف من المعلمين ، داعياً النقابة إلى أن تتحرك خطوة إلى الأمام على طريق إنصاف المدرسين المظلومين .

وقام صلاح منتصر فى أهرام ١٩٨٧/٩/١ بنشر رد لنقيب المعلمين فى ذلك الوقت وهو منصور حسين ، أوضح فيه :

١- حتى قبل سنة ١٩٨٠ لم تكن النقابة تصرف معاشا شاملا ودائما وموروثا . وكان يصرف فقط لكل عضو معاش الدفعة الواحدة وقدره مائة جنيه يصرفها العضو عند تقاعده وبعدها تنقطع صلته بالنقابة ، وكان هذا النظام يكلف النقابة سنويا بضعة آلاف من الجنيهات كانت تنهض بها موارد صندوق المعاشات فى ذلك الوقت .

٢ - فى مايو ٨٠ صدر قانون جديد للمعاشات يكفل معاشا ثابتا ودائما وموروثا قدره ١٢ جنيها ، زيد بعد ذلك إلى ١٥ جنيها دون ما أية زيادة فى الموارد .

٣ - أن صرف المعاش كل ثلاثة أشهر جاء استجابة لاستفتاء تم على مستوى أصحاب المعاشات والنقابات الفرعية استهدافا لتجميع المبلغ حتى يفيد واختصارا لإجراءات الصرف كل شهر وترشيدا للتكاليف .

٤ - تقتصر الموارد أساسا على الاشتراك المقرر على الأعضاء وهو متدرج حسب سنوات الخدمة : ٦ جنيهات فى السنوات الخمس الأولى ، و ٩ جنيهات للسنوات الخمس التالية ، و ١٢ جنيها لباقي سنوات الخدمة ، وهذا المبلغ هو أقل اشتراك على مستوى النقابات كافة . ومن كل اشتراك وبحكم القانون يوجه ٥٠٠ مليم للنقابة العامة و ٢٠٠ مليم للمجلة و ٢٠٠ مليم للنقابة الفرعية ، و ٣٠٠ مليم للجنة النقابية ، وباقي الاشتراك يوجه لصندوق المعاشات .

ويستكمل النقيب رده فى أهرام ١٩٨٧/٩/٦ بأن عدد المستحقين للمعاش يبلغ نحو ١٠٪ من عدد أعضاء النقابة ، وبناء على كلامه " لا ينبغي توجيه كافة موارد النقابة إلى المعاشات على حساب الغالبية العظمى من الأعضاء " ، ثم يورد صاحبنا بعض البيانات :

١- بلغت الموارد الأساسية لصندوق المعاشات فى ميزانية ٨٦ من اشتراكات للأعضاء والمعارين منهم ونسبة ٥٠٪ من نصف العلاوة لمرة واحدة ورسوم قيد وطوابع دمغة نحو ثمانية ملايين جنيه .

٢- بلغت قيمة المعاشات المنصرفة عام ٨٦ والتي أفاد منها نحو ٥٠ ألف حالة تسعة ملايين جنيه ، وهذه القيمة فى زيادة سنوية مطردة بحكم زيادة عدد الحالات .

٣- أمكن تغطية الأعباء الفعلية التي يتضح أنها تقرب من المليون جنيه من الاستثمار وإعانة الدولة .

ثم يضيف النقيب أن خدمات النقابة ليست مقصورة على المعاشات فحسب فهناك النوادي والمصايف والإسكان والعلاج والإعانات والاستثمار ورحلات الحج والعمرة .

ومن الطريف والمؤلم في الوقت نفسه (!) ما نشره صلاح منتصر في أهرام ١٩٨٧/٩/٦ لمدرس بالأزهر قال فيها أن كلمة الكاتب عن معاشات المدرسين حركت في مدرسي الأزهر الشريف الغيظ والحقد على نقابة أزهريهم التي يبدو - حسب تعبير المدرس - أن اهتمامها بتنظيم اصطياف كبار العاملين بالأزهر يغطي على أي اهتمام آخر ناسية أن دورها أكبر من ذلك بكثير ، فمدرس الأزهر يدفعون اشتراكهم شهريا للنقابة ، ومع ذلك فهم لا يعرفون لهم نقيا ، وإذا كانت نقابة المعلمين المعروفة تدفع لمدرسيها بعد المعاش مبالغ ضئيلة فنقابة الأزهر لا تدفع معاشا على الإطلاق !

وفي عدد الأهالي في ١٩٨٧/١٠/٢٨ نشر عبد الحميد كمال تحقيقا بعنوان : (قبل أن ينفجر المعلمون . المدرسون يصرخون ، والنقابة تغازل الحكومة بالصمت) ، ومما جاء فيه أن التحركات الجزئية المتفرقة للمعلمين بالمحافظات المختلفة تنذر بانفجار عام ما لم يتم حل مشكلاتهم بعد أن تفاقمت همومهم المعيشية والوظيفية (الترفيات - المرتبات - العلاوات - الإسكان . . وغيرها) ، ففي أغسطس السابق هدد المعلمون بالسويس بالاعتصام بمقر نقابتهم وأرسلوا برقيات للمسئولين والأجهزة الأمنية احتجاجا على تأخر درجاتهم المالية وتسوية أوضاعهم . وقام معلمان بالإضراب عن الطعام داخل المستشفى العام احتجاجا على سوء الإدارة منذ فترة ليست طويلة .

وأضاف المحرر أنه في أكتوبر ٨٦ تظاهر ٥٠٠ معلما بمحافظة كفر الشيخ ضد مدير الإدارة التعليمية لتدخله في انتخابات الجمعية الاستهلاكية وتراخيه عن حل مشكلاتهم . وفي نوفمبر من نفس العام وزع المعلمون في القاهرة بيانا ضد وزير التعليم والنقيب لموقفه السلبي أمام رفع البدلات ومكافأة المعلمين ، وفضح البيان الفساد داخل الوزارة . وفي أبريل ٨٧ أثناء انعقاد الجمعية العمومية التاسعة

والعشرين لنقابة المعلمين هدف المعلمون أعضاء الجمعية العمومية (١٥٠٠) معلما ونادوا بالإصلاح وتسوية أوضاعهم أثناء كلمة الوزير ، وترك جمهور كبير من المعلمين الاجتماع احتجاجا على عدم استجابة الوزير لهتافهم ومطالبهم .

وفى مقابل ذلك تفازل النقابة الحكومة وتناقفها ، وضرب المحرر مثالا بأن منصور حسين النقيب وقف ليخاطب رئيس مجلس الشورى فى أحد اجتماعات الجمعية العمومية للنقابة بقوله : " لقد اثقلنا عليك وكنت كريما معطاء ، ولقد أسعدت ليلتنا بالرغم من أننا نعرف أن أمامك أعباء كثيرة غدا فى رئاسة مجلس الشورى " ، ثم حملة رسالة إلى الرئيس مبارك ظن المعلمون أنها تحمل مطالبهم ، إلا أن النقيب قال " إننى أحسب أن المعلم يسأل الله أن يقوى الرئيس الذى يتحمل أعباء كثيرة ولا يطلب المعلم سوى رفع الأحمال عن رئيس الجمهورية " !!

ونذكر المحرر القارئ بنفاق مماثل مارسه النقيب السابق قبل منصور حسين وهو محمد محمود رضوان الذى خاطب الرئيس الراحل أنور السادات فى اجتماع للمعلمين بقوله " فى عصركم الزاهر الميمون إيجابيات كثيرة ، فالمعلمون فى الولايات المتحدة لا يتقاضون أجورهم فى فصل الصيف أما نحن فى مصر فنصرف للمعلمين الأجور صيفا وشتاء ، وحتى المعلمات فى كثير من دول العالم لا يتساوون فى الأجر مع المعلمين " !

وينقل المحرر بعض البيانات الخاصة بأوضاع مالية للنقابة لا نستطيع تأكيدها أو نفيها حيث أنها غير مصحوبة بما يؤكدها ، لكننا لا نملك إلا إثباتها مستندين إلى المنطق القائل " العهدة على الراوى " ، فالنقابة تستثمر أموالها فى شكل أسهم وودائع ثابتة لها أرباح كبيرة فى عدد من البنوك منها : الأهلى ومصر الرئيسى وعدد من الفروع ، بالإضافة إلى مساهمة النقابة فى بنك التجارة والتنمية ، والمساهمة فى عدد من المشروعات والشركات منها : الشركة الوطنية لإسكان النقابات المهنية وبسكو مصر والحديد والصلب والإسلامية للتجارة وشركة الطباعة والنشر والاقتصادية لتنمية الخدمات السياحية والاقتصادية للتنمية الغذائية الخدمات الغذائية ، بالإضافة إلى موارد النقابة من الاشتراكات والكارنيهات ورسوم العضوية وإيرادات شواطئ رأس البر والمنطرة وشاطئ نادى النقابة وصالات الأفراح وإيرادات فندق البرج وطوايع النقابة

على جميع الشهادات الدراسية وعلى جميع الطلاب فى مصر والمعلمين المعارين بالخارج وحصة تأليف الكتب الدراسية وغيرها من إيرادات لمستشفى المعلمين والصيدلية والأراضى التى تستغلها النقابة فى المحافظات المختلفة .

وكمثال للإففاق غير السوى يذكر المحرر أن النقابة تصرف أكثر من ٣٦٣ الف جنيه على مجلة الرائد التى تصدرها النقابة فصلية ، أى كل ثلاثة شهور ، ولا تصل إلى المعلمين ، ويشير المحرر إلى رسالة ماجستير لعواطف رحومة عن النقابة (ذكر خطأ أنها دكتوراه ، حيث شاركت فى مناقشتها) جاء فيها أن ٩٦,٥٪ من معلمى المرحلة الابتدائية و ٨٨٪ من الإعدادى و ٩٠,٧٪ من معلمى الثانوى أكدوا أن المجلة لا تصل إليهم . والغريب أن النقابة تدعم المجلة سنويا بما لا يقل عن ٨٠ ألف جنيهه ، هذا إلى تخلف موادها وسوء إخراجها وقلة اهتمامها بقضايا المعلمين ، وسيطرة قلة محدودة على تحريرها .

وعاد نفس المحرر (عبد الحميد كمال) فى عدد آخر من الأهالى فى ١٢/٤/١٩٨٨ ليعيد بعضا مما أثاره فى تحقيقه السابق ، وربما يمكن إضافة قوله أن ميزانية صندوق المعاشات تشير إلى أن النقابة صرفت ما يقرب من نصف مليون جنيهه كمصروفات إدارية وبدلات انتقال ، وعمولات تحصيل منها أكثر من ١٢ ألف جنيهه على الإدارة الكتابية خلال عام بينما الموازنة الجديدة للصندوق ترصد مبلغ ٣١٠ ألف جنيهه للمصروفات الإدارية لعام ١٩٨٩/٨٨ ، وفى الوقت الذى يعانى فيه المعلمون من أمراض المهنة المتعددة ويعجزون عن العلاج لارتفاع أسعار العلاج والأدوية ولقلة الأجور والمرتبات والحوافز نجد النقابة ترصد مبلغ ١٨ ألف جنيهه فقط على رعاية المعلمين صحيا فى المحافظات ، بينما أنفقت النقابة أكثر من ٣٩٣ ألف جنيهه أجورا للأطباء وبدلات وعمولات بمستشفى المعلمين بالقاهرة ، وترصد الموازنة الجديدة ثلاثة أرباع مليون جنيهه لنفس الغرض ، بالإضافة إلى ١٥٤ ألف جنيهه لصيانة وإصلاحات المستشفى .

وفى مقال لمحمد طبل فى جريدة الشعب فى ٢٦/٤/١٩٨٨ بعض الآراء عن إصلاح وتطوير التعليم ، جاء فيها مما يخص الوضع النقابى ، إشارة إلى قرار الوزارة رقم

٢١٣ بتاريخ ٨٧/١١/١ بشأن قواعد النقل والتعيين فى وظائف العاملين بمديريات التربية والتعليم بالمحافظات وديوان عام الوزارة وما أثاره من بلبلة واختلافات فى التفسير والتنفيذ وما عليه من ملاحظات أهمها :

ضرورة رفع نصيب الوزارة فى كل الدرجات التى تتناسب مع كم العاملين فيها وخاصة درجات الإدارة العليا ، وتطبيق قواعد الإصلاح والرسوب مرة أخرى نظرا لسبق الوزارات للتربية والتعليم ، وأن تتم الترقيات المادية بأقدمية موحدة على مستوى الجمهورية بحيث لا تسبق أى محافظة أخرى فى هذه الأقدمية حتى نقضى على التناقض الموجود بين أبناء الوزارة الواحدة والدفعة الواحدة ووضع الحد الأقصى للترقيات وعدم الاكتفاء بوضع الحد الأدنى لأن المعلمين جميعا قضوا الحد الأدنى ، وحتى يسد الباب على المستقلين لقضاء الحد الأدنى وأن يؤخذ فى الاعتبار مراعاة نفس شروط الترقية المادية عند الترقية الأدبية بالنسب الواردة فى قرار ٤٧ لسنة ٧٨

وفى أهالى ١٩٨٨/٣/٩ تفاصيل لا نريد أن نزعج القارئ بها وردت فى التحقيق الصحفى الذى قام به (محمد حمدينو) أشار فيه إلى تعدد حوادث النصب على المواطنين فى ظل الحاجة إلى السكن ، وتعددت شكاوى الضحايا إلى أجهزة المدعى الاشتراكى والنيابة والشرطة يتهمون أشخاصا بعينهم استغلوا حاجتهم للسكن ونصبوا عليهم . والجديد هذه المرة أن الشكاوى ليست ضد شخص معين ، لكنها ضد اللجنة النقابية لمعلمى وسط الإسكندرية ، والتهمة هى الاستيلاء على ما يقرب من مليونى جنيه من أموال المعلمين تحت زعم إقامة مدينة سكنية بمنطقة كينج مريوط !!

أما آخر ما توافر لدينا ، فهو ما نشر فى جريدة الأخبار فى ١٥/٦/١٩٨٨ عن كشف مباحث الأموال العامة عن انحرافات خطيرة فى النقابة العامة للمهن التعليمية و٣ من النقابات الفرعية ، بمصر الجديدة وشمال القاهرة والشرقية ، وكشفت التحريات أن أعضاء مجلس النقابة العامة يتلاعبون فى عملية تأجير نادى المعلمين بالجزيرة ويبيع طوابع التمتع الخاصة بالنقابة والحصول على بدلات انتقال ومكافآت بدون وجه حق !!

والحق أننا لا نملك ما يمكن قوله تعليقاً على بعض ما أمكن ذكره عن أوضاع النقابة التي من المفروض أن تكون ناطقةً بلسان حال المعلمين وراعية لهم وحاضنة لمطالبهم ، لكن لإنها ، غالباً ، وبحكم تقاليد وتنظيمات قديمة ، لا تتيح الفرصة للقواعد العامة لكافة المعلمين أن تختار ممثلها ، فقدت الصفة الديمقراطية ، فكان من الطبيعي أن تكون كما ظهر من مثل ما أشرنا إليه ، مع ضرورة التنبه إلى أنه إنما بعض من كل ، وما خفى كان أعظم كما يقولون !!

لا تكليف بعد اليوم ؟!

المتابع لحركة القبول في الجامعات المصرية في السنوات الأخيرة يستطيع أن يلاحظ بكل يسر أن كليات التربية أصبحت في كثير من الجامعات ، من كليات القمة ، نقول هذا على الرغم من تحفظنا على هذا المصطلح . يحدث هذا ، على غير ما كان عليه الأمر عبر سنوات طويلة كانت كليات إعداد المعلم فيه لا تتلقى من خريجي التعليم الثانوي إلا من حصلوا على درجات قليلة للغاية ، مما كان يضطر أولوا الأمر إلى تقرير حوفز مالية لطلاب مثل هذه الكليات والمعاهد حتى تشجع الطلاب على الإقبال عليها .

ولم تكن هذه الظاهرة الجديدة مؤشراً على تزايد في التقدير والمكانة ، ففي الصفحات السابقة مؤشرات تؤكد عدم صحة هذا الاحتمال ، وإنما لأسباب معروفة ، أولها الدروس الخصوصية ، وثانيها فرصة الإعارة (وإن كانت قد أخذت في التضاؤل) ، لكن السبب الثالث أصبح هو الأهم ، ففي ضوء أزمة البطالة لخريجي معظم الكليات في الجامعات ، عرف أن خريجي التربية مضمون تعيينهم لأنهم يكلفون بذلك ، ومن ثم فالعمل بالنسبة إليهم بعد التخرج مضمون . لكن عام ١٩٩٨ ما كاد يلملم أوراقه إذانا بالرحيل حتى فجرت وزارة التربية قبلتها بإلغاء التكليف ، اتساقاً مع نهج الخصخصة ، وترك الأمر لقوى السوق !

لقد فاجأت الوزارة الجميع بنشرها إعلاناً تطلب فيه خمسين ألف مدرس من خريجي مختلف كليات الجامعة ، أي ليس شرطاً للمتقدم أن يكون قد أعد خصيصاً لمهنة

التدريس !ونشرت الشعب تحقيقا " لمحمود سلطان " بتاريخ ١٩٩٨/٨ أشار فيه إلى ارتباك كبير أصاب خريجي كليات التربية وخاصة دفعة ٩٨ ، فقرار الوزارة وضعهم على قدم المساواة من حيث شروط القبول للعمل بالتدريس مع خريجي كليات أخرى مثل : الألسن والآداب ودار العلوم والخدمة الاجتماعية وغيرها ، على الرغم من افتراض أن تكون لهم الأولوية في التعيين . وتساءل خريجو التربية عن مصيرهم وسط هذا الإقبال الواسع من نوى المؤهلات الأخرى الذين يزاحمونهم على شغل وظيفة ، التحقوا بكليات التربية أصلا لضمان الفوز بها ؟

واستطلع المحرر رأى عدد من خريجي تربية عين شمس بصفة خاصة ممن توافدوا على الجريدة لعرض شكواهم ، فبالإضافة إلى ما عرضنا له ، نبه بعضهم إلى أن معظم من التحقوا بكليات التربية كانوا من أصحاب المجاميع المرتفعة في الثانوية العامة ، فكيف يتساوون في النهاية مع غيرهم في فرص الحصول على وظيفة ؟

وكان " محمد الضهيرى " عضو مجلس الشعب قد كتب مقالا فى الأهالى بتاريخ ١٩٩٨/٩/٢ ، أن القضية هى قضية بطالة خريجي الجامعات التى تتفاقم عاما بعد آخر ، فإذا بوزارة التربية تضيف إلى العاطلين فئة جديدة هى خريجي كليات التربية . ونقل النائب أن لجنة التعليم بمجلس الشعب عندما ناقشت قضية التعليم فى مصر بحضور الوزير ، قال الوزير أن الوزارة تعاني من عجز فى عدد المدرسين . وأخطر ما جد على الساحة عدم تعيين خريجي التربية إلا من خلال إعلان مسابقة وتحطيم ما كان متبعا ، لأن كليات التربية ما أنشئت إلا لإعداد مدرسين ، وبالتالي لا سبيل لخريجها إلا العمل بالتدريس ، فأين يذهب من لا يتم تعيينه ؟

وحذر النائب من أن هذا الاتجاه الجديد سوف يدفع خريجي الثانوية العامة إلى الانصراف عن الالتحاق بكليات التربية ، وإذا كان هذا سيحدث بالنسبة للسنوات القادمة ، فما هو ذنب عشرات الألوف ممن راهنوا على كليات التربية والتحقوا بها عبر السنوات الثلاث السابقة منصرفين عن الكليات الأخرى ، اعتمادا على أنهم ضامنون لوظيفة التدريس؟

وفى جريدة الوفد بتاريخ ١٥/٩/١٩٩٨ ، كتب محمود غلاب وجهاد عبد المنعم أن أعضاء لجنة التعليم بمجلس الشعب اتهموا الحكومة بالفشل فى السياسة التعليمية وتخليها عن تكليف خريجى كليات التربية فى وظائف التدريس . وطالبوا وزير التعليم ووزير التنمية الإدارية بتوضيح الحقائق للرأى العام . وأكد النائب " سامح عاشور " أنه اتخذ إجراءات رفع دعاوى قضائية نيابة عن خريجى كليات التربية لمطالبة الحكومة بدفع تعويض لهم فى حالة تخليها عن تعيينهم . وقال إن المفروض أن يطبق قرار عدم التكليف فقط على الملحقين الجدد فى كليات التربية .

ونفى وزير التنمية الإدارية أن يكون هناك قرار سابق بتكليف خريجى التربية ، وأن كل ما هنالك أن الخريجين كانوا يعينون بدون إعلان مسابقة ، وأعلن أنه لن يتم مستقبلا تعيين مدرسين إلا عن طريق الإعلان .

وكتبت " بهيجة حسين " فى الأهرام بتاريخ ١٦/٩/١٩٩٨ حول نفس الجوانب المثارة فى هذه القضية موجهة اللوم إلى وزارة التربية : " وهكذا يقرر حكامنا ويصدرون القرارات ، وبعد فترة تطول أو تقصر تصدر قرارات جديدة تُلغى القديمة وليس علينا نحن المحكومين سوى الامتثال وترتيب حياتنا وفقا للقرارات الصادرة ، ولاحتمال إلغائها !

وإزاء ما أثاره قرار الوزارة من ردود فعل احتجاجية على نطاق واسع ، كتب " حسنين الصباغ " فى الشعب بتاريخ ٨/١٢/١٩٩٨ أن الوزارة تراجع عن قرارها السابق بعدم تكليف خريجى كليات التربية وخضوعهم لمسابقات بقرار من رئاسة مجلس الوزراء ، كما صرح بذلك مصدر مسئول بوزارة التربية والتعليم .

وفى نهاية هذا الجزء ، ما رأى قمة الجهاز الرسمى للتربية والتعليم بالنسبة لقضايا المعلم ؟ إننا نكتفى هنا بإثبات تصريح الوزير ل " سيد على " بأهرام ١٤/١٢/١٩٩٨ دون أن نعلق عليه ، ذلك لأن كل الصفحات السابقة ، إنما هى أبلغ تعليق على هذا التصريح ، وهذا التعليق ليس تعليقنا نحن ، فقد اتخذنا ، كما لمس

القارئ ، جانب " الرواية " وعرض شهادات مختلف أطراف العملية التعليمية ، فماذا قال وزير التربية ؟

- هذا هو العصر الذهبي للمعلم .
- المدرس هو الموظف الوحيد في مصر الذي يحصل على ضعف مرتبه .
- التدريس هو زكاة العلم للمدرس ويجب ألا يتقاضى أجرا من أبنائه .
- لأول مرة منذ رفاعة الطهطاوى أرسلنا ١١٠٠ مدرس في بعثات عالمية للتدريب .
- هناك نظام جديد بالاشتراك مع وزارة الصحة يقوم على علاج متميز للمعلمين وأسرههم بمتبع التأمين الصحى .
- تمت زيادة مكافأة امتحانات النقل من ٣٠ يوما إلى ١٧٠ يوما في العام .
- ثم زيادة مكافأة اليوم في أعمال امتحانات النقل إلى ٥٪ بدلا من ٣٪ ، والأمر نفسه في امتحانات الثانوية والدبلومات الفنية .
- أصبحت مكافأة مديري ونظار المدارس نظير الرعاية التربوية والريادة العلمية والحوافز بما يقترب من ١٠٠٪ .
- لأول مرة لا يوجد رسوب وظيفى في وزارة التربية والتعليم ، ويمكن لمدرس الابتدائى أن يصبح وكيل وزارة .
- نعم عاقبنا بعض المدرسين بالنقل لمناطق نائية ، وهناك أحكام بالفصل من الخدمة لارتكابهم إثم الدروس الخصوصية !
- هناك دخل إضافى شرعى من المجموعات الدراسية ومتوسط ما يحصل عليه ٤٠٠ جنيه شهريا معفاة من الضرائب .
- كليات التربية أصبحت الآن هي كليات القمة .
- لأول مرة هناك طلبات نقل عديدة من جميع الوزارات لوزارة التربية والتعليم .